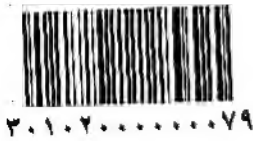


بسم الله الرحمن الرحيم



((عقد السلم في الفريضة الإسلامية))

اعداد

سعد بن حميد العبيمي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

من فرع الفقه واصول

بقسم الدراسات العليا الشرعية

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الملك عبد العزيز - شطرنكة المكرمة



اشراف

الاستاذ الدكتور شمس الدين عبد الحافظ

١٣٩٦ - ١٣٩٧ هـ

١٩٧٦ - ١٩٧٧ م

(13)

ص ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

* الى من اضاءت لنا شمعته في جدار الظلام
الى النواة الاولى للتعليم الجامعي في تاريخ بلادى
الى كلية الشريعة والدراسات الاسلاميه بمكة المكرمة
اهدى هذا البحث المتواضع * ..

المهـرس

الموضوع	الصفحة
تعريف السلم لغة وشرعا	١
دليل مشروعية السلم	٣ - ٨
اركان السلم	٨ - ١٠
بيان مشروعية السلم	١٠ - ١٧
حكمة مشروعية السلم	١٨ - ٢٢
هل ينمقد السلم بلفظ البيع ام لا	٢٣ - ٢٦
تعريف الشرط	٢٧
شروط السلم فيه (البيع)	٢٧ - ٥٧
الشرط الاول (الضبط)	٢٧ - ٣٠
الشرط الثاني (الاجل)	٣١ - ٤٠
الشرط الثالث • وجود المسلم فيه الى وقت حلول الاجل	٤١ - ٤٩
الشرط الرابع • بيان مكان الايفاء •	٥٠ - ٥٤
الشرط الخامس • التمييز	٥٥ - ٥٧
شرط راس المال	
القبض في مجلس المقد قبل الافتراق	٥٨ - ٦٣
الامور التي يجرى فيها السلم	
السلم في الحيوان	٦٤ - ٧٤
السلم في الثياب	٧٥ - ٧٧

الصفحة	الموضوع
٧٨	السلم في الرؤس والاطراف والجلود
٧٩ - ٨٥	حكم بيع السلم فيه قبل قبضه
٨٦ - ٩٠	حكم اخذ الرهن بالسلم فيه
٩١ - ٩٤	حكم اخذ الكفيل بالسلم فيه
٩٥ - ٩٦	حكم الحواله على السلم فيه
٩٧ - ٩٩	الاقاله في السلم
١٠٠ - ١٠٥	ثبت المراجع من

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

وبعد : فلقد كان لي شرف الانضمام الى قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الاسلاميه بمكة المكرمة وكانت لائحة القسم تقضى بان يقضى الطالب الذى يرغب الحصول على الماجستير سنتين منهجيتين يختتمهما ببحث يعمده للحصول على درجة الماجستير .

وقد اخترت الله سبحانه وتعالى وسألته التوفيق لاختيار موضوع يعالج احدى المشاكل التى يواجها عصر المادة اليوم وكان من توفيقه ان هداى الى اختيار موضوع " عقد السلم فى الشريعة الاسلاميه مقارنا بالذاهب الاربعة " فمقد السلم كما هو معروف هو ضمان الامان للمسلم الذى يربأ بدينه ان يلوشه المرابون ويرهقون كاهله ، وكما هو معروف ان الانسان مدنى بطبعه وكما قيل :

الناس للناس من بد و حاضرة = بعض لبعض وان لم يشمروا خدام

فمهما سما الانسان وارتفع لا يستطيع ان يعيش منفردا عن بنى جنسه ولا بد له من مشاركتهم فى مهام حياته فهو فى حاجة ماسة الى ما بأيديهم ، كما انهم فى اشدد الحاجة الى ما بيده ، ولا يمكن ان يصل احدهما الى ما عند الآخر الا بالقوة القاهرة وهى صفة الحيوان الذى لا يعقل ، او مذلة السؤال والاستجداء وهى صفة الخضوع والخضوع وهما امران احلاهما مر .

ولم تتركنا الشريعة الاسلاميه تتخبط فى دياجير الظلام وتحسن طرق النجاة وشاطىء الامان بل بادرت بتشريع جميل يسمى عقد " البيع " وهذا التبادل ما المسلم الى المستوى الذى يحفظ له كرامته ومكانته ويصون الوجهه عن ان يضيع امام ذل السؤال وجشاعة المرابين .

ولا ريب ان هذا نظام محكم جميل شرع لمصلحة هذه الامة ووفقا بالمحتاجين فقد اشترطت فيه شروط راعى الشارع الحكيم فيها مصلحة المتعاقدين مراعاة لو نفذت على حقيقتها لمادت عليهما بل على المجتمع بالخير الوفير شأن كل معاملة منها الشارع الحكيم لا تنتج ثمرتها ولا يحصل المقصود منها تماما الا اذا رويحت فيها روح التشريع وحكمته ونظر فيها كل فريق الى اخيه بيمين العطف والشفقة وعامله كما يجب ان يعامل به . وهنا اعرض امام نظر القارئ الكريم ما يستلزم قوادء ومملك عليه قياده من دقة التشريع وجلاله فى شروط البيع العامة ذاكرها لهادون ذكر الخلافات فيها ومادار حولها من اخذ ورد بين العلماء الذين لا تزال يستظل بأرائهم وافكارهم الى ان يرث الله الارض ومن عليها واليك شروط البيع عامة وهى = شروط انعقاد ، شروط لزوم ، شروط صحة .

(١) شروط الانعقاد وهى :

(أ) فى العاقد .

(ب) فى نفس العقد .

(ج) فى الموقوف عليه .

اما العاقد فيشترط فيه ان يكون جائز التصرف وهو " البالغ العاقل المختار "

فلا يصح من صغير ومجنون وسكران ومكره بغير حق ومجور عليه .

(٢) الصيغة :

(أ) ان يكون القبول موافقا للايجاب فاذا خالف القبول الايجاب فانه لا ينمقد

البيع : مثال ذلك اذا قال انسان لاخر بيعتك هذا الثوب بمشروين ريال

فقال المشتري قبلت بمشرة ريال . فانه لا ينمقد لان القبول خالف الايجاب .

(ب) الا يفصل بين القبول والايجاب فاصل يدل على الاعراض عن البيع (١)

(١) الهداية مع فتح القدير ج ٥ ص ٢٨ ، الفقه على المذاهب الاربعه ج ٢ ص ١٦٢

وهذا مذهب الحنفية حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٥ .

كما اذا انتقلا من حديثهما في البيع الى حديث آخر يخالفه ثم جاء القبول بعد ذلك لا يعتبر ولا يصح عقده .

(ج) ان يكون القبول والايجاب في مجلس واحد فلو قال البائع بعثك هذه الدار بكذا فلم يجبه المشتري ثم تفرقا من المجلس فلا يصح القبول منه بعد ذلك .

اما الشروط في المعقود عليه فهي :

- (١) طهارة المعقود عليه فلا يصح بيع نجس .
- (٢) ان يكون منتفعا به شرعا بأن يكون مباحا في الشرع فخرج بيع الحشرات لانه لا يصح لعدم الانتفاع بها شرعا وكذلك آلات اللهو .
- (٣) ان يكون المبيع مملوكا لبائعه ملكا تاما وفق المقد (١) .
- (٤) ان يكون مقدورا على تسليمه .
- (٥) ان يكون المبيع معلوما للمتعاقدين فلا يصح بيع المجهول .

شروط اللزوم :

يشترط للزوم العقد خلوه من احد الخيارات التي تسوغ لاحد المتعاقدين فسخ العقد كخيار الشرط والقبض والميب والروية فاذا وجد في البيع شيء من هذه الخيارات فانه يمنع لزوم البيع في حق من له الخيار، وكان له ان يقبل البيع ومضيه او يفسخه .
وهـ رد (٢) .

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٦ ، هامش حاشية الدسوقي ج ٣ ص ١٠ .

(٢) المفتي ج ٣ ص ٥٢١ ، معنى المحتاج ج ٢ ص ١٨ .

شروط الصحة :

ما سبق من شروط الانعقاد التي ذكرت سابقا تعتبر من شروط الصحة لان المقصد لا يكون صحيحا الا اذا توافرت فيه شروط الانعقاد .

ويلزم لصحة عقد البيع من غير الشروط السابقة ان يكون المبيع معلوما وان يكون الثمن معلوما فلو كان المبيع مجهولا بأن جهل جنسه ونوعه او كان الثمن مجهولا بأن قال له بعت لك مثل ما باع فلان او بما يستقر عليه الثمن في الاسواق فهذا لا يصح .

عدم الاكراه وهو ارغام المكره على امر يفعله وهو نوعان اكراه ملجئ * واكراه غير ملجئ * وهو بنوعيه يوتر في البيع فيجعله فاسدا الا اذا كان اكراها بحق +

وقد اعتبر الاحناف شروط البيع اربعة انواع وزادوا على ما سبق من شروط النفاذ شرطين آخرين وهما :

(١) الملك او الولاية :

ويخرج هنا الفضولي الذي يبيع ويتصرف في مال غيره بغير اذن منه .

(٢) ان لا يتعلق بالبيع حق لغير البائع :

فان كان في المبيع حق لغير البائع كان العقد موقوفا غير نافذ . وعلى هذا فلا ينفذ بيع الراهن المرهون ، .

هذه كلمة موجزة لا بد منها كمدخل للموضوع اما شروط السلم الخاصة به فتذكر

في المكان المناسب لها من البحث مع ذكر الخلاف فيها .

اما عن المنهج الذي التزمته ففي اعتقادي انه منهج وسط اعطى كل من كان

له رأى في هذا البحث ماله وما عليه وان كان الحكم على هذه الرسالة متروك لفلسفي

من الاساتذة الاجلاء ، فقد كنت اورد المدعى واذكر ادلة المستدلين ثم اذكر بعد هذا

ادلة المعارضين ثم اذكر مناقشة بعضهم لبعض ثم ارجع ما اراه يستحق الترجيح دون

هوئى او تمصب مذهى • (وقد اقتضت طبيعة البحث ان يكون فى ثلاثة ابواب تسبقها)

مقدمة ، وتتلوها خاتمة •

الباب الاول ويشتمل على :

- (١) تعريف السلم لغة واصطلاحاً والمقارنه بين هذه التعريفات •
- (٢) دليله من الكتاب •
- (٣) دليله من السنه •
- (٤) دليله من الاجماع •
- (٥) نقول الائمة الاجماع على جواز السلم فى الجملة •
- (٦) اركان السلم •
- (٧) هل السلم على وفق القياس او خلافه •
- (٨) حكمة مشروعية السلم •
- (٩) هل ينمقد السلم بلفظ البيخام لا •

الباب الثانى

ويحتوى على شروط السلم وهى شروط فى المسلم فيه وشروط راس المال •
شروط المسلم فيه وهى :

- (١) الضبط •
- (٢) الاجل •
- (٣) وجود المسلم فيه من حين المقد الى حين المحل •
- (٤) بيان مكان الابقاء •
- (٥) المصير

شروط راس المال :

- ١ قبض راس المال فى مجلس المقد قبل الافتراق •

الباب الثالث

ويحتوى على الاموال التى يجرى فيها السلم بالاتفاق او على بعض المذاهب دون

بعض .

- (١) السلم فى الحيوان .
- (٢) السلم فى الثياب .
- (٣) السلم فى الخبز .
- (٤) السلم فى الرؤس والاطراف .

(احكام عامية)

- (١) حكم بيع المسلم فيه قبل قبضه .
- (٢) حكم اخذ الرهن بالمسلم فيه .
- (٣) = = الكفيل بالمسلم فيه .
- (٤) = الحواله على المسلم فيه .
- (٥) الاقاله فى السلم .

ومد فلمعلى بهذا الصرض قد اعطيت فكرة موجزة عن الموضوع ولست ادرى مدى
توفيقى فيه وكل الذى ادره اننى بذلت غاية الجهد فى هذا البحث وان كنت
اعترف انه جهد المقل غير انهم قالوا قد يما " جهد المقل كثير " .

وان انس لا انسى تقديم الشكر الجزيل ، والتقدير العميق لجميع المسئولين
بهذه الجامعة الموقرة على ما بذلوه ويذلونه دائما من عون مخلص صادق لطلاب
الدراسات العليا بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، واسأل الله تعالى ان يتولى مكافأتهم
وجزيهم عنا خير الجزاء ، ويحفظهم منا را شملها لخدمة الاسلام والمسلمين حتى يعمود لهذا
البلد المقدس سابق عزه ، وسالف مجده انه على ما يشاء قدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

" عقد السلم في الشريعة الإسلامية "

تعريف السلم :

في اللغة : (١)

هو السلف وزنا ومعنى والمراد بالمعنى " بيع الاجل بالماجل "

فهما مترادفان • يشهد للترادف مجيئه في الحديث على هذا

المعنى فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عبر عن السلم بالسلف فقال : " من

أسلف فليسلف في كيل معلوم • ووزن معلوم ، الى أجل معلوم "

وروى انه قال " من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره • "

ويشمر بهذا الترادي قول الماوردي (السلم لفظة أهل الحجاز ، والسلف

لفظة أهل العراق — أى انهما لفظان يدلان دلالة واحدة وهذا آية الترادف •

وكما يطلق السلف على هذا المعنى يطلق على القرض بدون منقصة

وفي هذه الحالة يقال له سلف ولا يقال له سلم وعلى هذا المعنى فهو مفاير للسلم • (٢)

في الشرع :

عرفه علماء الاحناف : (بيع أجل بماجل) (٣)

فلفظ بيع جنس يشمل كل انواع البيع • وأجل بماجل ، فصل أخرج

جميع أنواع البيوع — المطلق — المقايضة • والصرف •

وعرفه المالكية :

بأنه بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر فيه الثمن لاجل • (٤)

(١) راجع لسان العرب ج ٩ ص ١٥٩ ، ج ١٢ ص ٢٩٥ ، ومختار الصحاح ص ٣٣٢

تاج المروسي ج ٦ ص ١٤٣ •

(٢) معنى المحتاج ج ٢ ص ١٠٢

(٣) فتح القدير ص ٣٢٣ ح

(٤) الشرح الكبير ص ١٩٧

والمراد بتقديم رأس المال ، تقديمه حقيقة في المجلس ، أو حكما -
بأن يتأخر ثلاثة أيام .

وللمالكية تعريف آخر هو . عقد معاوضة يوجب عبارة ذمة بشير عيـسـن
ولا منفعة غير متماثل الموضين . (١)

وقوله معاوضة "معناه ذو عرض يدفعه كل واحد من طرفي العقد لصاحبه
خرج به الهبة " من غير عوض والصدقة وغيرها من عقود التبرعات . (٢)

وقوله بشير عين خرج به بيع سلمة بعين مؤجلة من ذهب أو فضة .
وقوله ولا منفعة خرج به كراء الدار ونحوه الضمون فإنه عقد معاوضة
بشير عين ولكن أحد عوضيه منفعة .

وقوله غير متماثل الموضين خرج به السلف (القرض) فإن المقرض يرد
ما أخذه كما هو .

وعرفه الشافعية : قال في معنى المحتاج " هو بيع شيء موصوف في الذمة " (٣)

"وبأنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا " (٤)

والمراد بالموصوف في الذمة هو المسلم فيه الموصوف بالصفات

التي يختلف بها الثمن عادة بحيث تنفي الجهالة الفاحشة

المؤدية للمنازعة ، والمراد بالذمة هو الوصف الذي يصير

به الإنسان أهلا للالتزام والالتزام .

تعريف الحنابلة :

قال في مطالب أولى النهى السلم هو (عقد على موصوف

بذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس عقد ، شرحه يتضح مما

سبقه . (٥)

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٤٥

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة قسم المعاملات لمبد الرحمن الحريري الطبعة
الرابعة ص ٣٩٥

(٣) مفتي المحتاج ج ٢ ص ١٠٢ (٤) فتح العزيز شرح الوجيز ص ٢٠٢ ج ٩

(٥) مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى الجزء الثالث تأليف الشيخ مصطفى
السيوطي الرحيباني منشورات دار الكتب الاسلامي دمشق ص ٢٠٧

صورة الظاهرية :

بأنه هو تسليم رأس المال في مجلس المقد على ان يخطيه
ما يتراضيان عليه مملوما الى أجل " .

وهو مفاير للتماريف الماضية في المفهوم مساو لتعريف
الحنفية والحنابلة في الصدق والتحقيق .

(والمقارنه بين التعريفات نستخلص ما يلي)

(١) والنظر في هذه التماريف جميعها نجد أنها تشترك في الحقيقة
الاثنية . وهي بيع موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلا " حقيقة " .
أو حكما .

(٢) كما يؤخذ من تعاريف المالكية والحنابلة والحنفية شرطية تأجيل
المسلم فيه للنص على ذلك في تعاريفهم ولا يشترط هذا الشرط
عند الشافعية فإنه يجوز أن يكون المسلم فيه حالا كجوازه مؤجلا .

دليل المشروعية :الكتاب :

قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا اذا تدابتم بدين الى أجل مسمى
فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله
فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله زيه ولا يبخس منه شيئا فإنا
كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل ———
فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين
فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل احدهما فتذكر احدهما
الاخرى ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا ولا تسئموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا
الى أجله ذلكم اقتسط عند الله وأقيم للشهادة وادنى الا ترتابوا ———
الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها ———

وأشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وان تفعلوا فانه فسوق
بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شئ عليم" (١)

وجه الدلالة فيها : (ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :
" أشهد ان الله تعالى أحل السلف المضمون وأنزل فيه أطول آية
في كتابه ثم تلا آية المداينة الى قوله تعالى فاكتبوه "

فشهداته رضى الله عنهما بأن الآية نزلت في السلف المضمون
الى أجل - وليس هو الا السلم تدل على اندراجهم تحت عموم الآية
بطريق الاولى ، لأن سبب النزول تشمله الآية شمولاً اولياً ، ومما
أن الآية أمرة بكتابة الدين ، وأقل مراتب الامر الجواز ، اذن يكون
السلم جائزاً بها ..

وما يعضد قول ابن عباس بأن الآية نزلت في السلم ما ذكر في آخر
الآية من قوله تعالى " الا ان تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم ، فليس
عليكم جناح الا تكتبوها ، فقد بين الله تعالى لنا في الآية ما ينبغي
اتباعه في المعاملة الناجزة من رفع الحرج بعدم الكتابة ، فدل ذلك على
أن الدين المأمور بكتابته في صفة الآية هو الموصوف غير الناجز وهو السلم . (٢)

وقد استدلل بعض الفقهاء على مشروعية السلم بقول الله تعالى
(وحل الله البيع) والسلم نوع من انواع البيع فيدخل تحت العام ويكون
مشروعاً .

دليله من السنة :

أ - ما رواه الجماعة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين ، فقال :

(١) البقرة آية ٢٨١
(٢) تفسير القرطبي ج ٣ ص ٣٧٧

رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)^(١) رواه الجماعة •

وجه الدلالة من الحديث :

لقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أهل المدينة حينما قدم عليهم ورآهم يتعاملون بهذا النوع من المعاملة (السلم) وأدخل عليه بعض الضوابط التي تكفل الحقوق لأهلها وتقطع دابر المنازعات وهي الشروط التي مر ذكرها في الحديث •

ولو كان السلم غير مشروع لما أقره المصطفى عليه الصلاة والسلام ولنسأله عن التعامل به وحذر منه ولكنه قال (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) •

ومن هذا الحديث يتضح لنا أن عقد السلم كان معروفاً في الجاهلية وأنهم يتعاملون به في تجارتهم قبل قدوم الرسول صلى الله عليه وسلم مهاجرة إليها فهذا المقدم من المقود التي أقرها الإسلام بعد تهذيبها •

ب - ما رواه أحمد والبخاري عن عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى قالا : كنا نصيب المخانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم • وكان يأتينا أنباط^(٢) من أنباط الشام ففسلهم في الحنطة والشمير والزيت إلى أجل مسمى ، قيل أكان لهم زرع أو لم يكن قالا ما كنا نسألهم عن ذلك •

وفي رواية رواها الخمسة إلا الترمذي (كنا نسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشمير والزيت والتمر وما نسرأه عندهم • (٣))

(١) متفق الأخبار مع نيل الأوطار ج ٥ ص ٩٢

(٢) قوم من العرب دخلوا في المعجم واختلطت أنسابهم وفسدت سنتهم •

(٣) متفق الأخبار مع نيل الأوطار ج ٥ ص ٩٤

توجيه الدليل :

يخير بعض الصعابة رضى الله عنهم انهم كانوا يتعاملون فى تجاراتهم
 بالسلم والرسول صلى الله عليه وسلم بين اظهرهم وقد اقرهم ولو كان
 محظورا ~~لما سكنت عليه~~ لانه مشرع لامته وقد
 أجمع الصحابة ~~على~~ ~~في~~ ~~جواز~~
 والسلم ~~بأن~~ ~~أن~~ أحدا منهم منع او كره فيه بل اقروه كما
 أقره المصطفى وهذا خير دليل على مشروعيتها .

جـ -

(١) ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم " من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير قنائه " .
 وفى لفظ " من أسلف فى شئ " فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله " .

توجيه الدليل :

ان النبى صلى الله عليه وسلم ابج السلم ورغب فيه ونهى رب السلم
 ان يشترط على المسلم اليه غير قضاء دين السلم او أن يأخذ غير ما أسلف
 فيه فدلالة الحد يثين واضحة فى مشروعية السلم فيما اذا لم يشترط رب السلم
 على المسلم اليه غير قنائه . وان المسلم لا يأخذ عند حلول الاجل ~~فيسر~~
 ما أسلف فيه . واذا كان قد حان الاجل ولم يجد ما أسلف فيه فعليه أن يأخذ
 رأس ماله فقط ولا يتمداه الى غيره أو ينتظر حتى يأخذ المسلم فيه فى وقت
 آخر لان هذا حق من حقوقه .

دليل

ولعل ما أوردته من الاحاديث يكفى على مشروعية السلم بالسنة .

الاجماع :

أجمع الصحابة والسلف رضوان الله عليهم على جواز هذا النوع من المعاملة ولم يشذ عن هذا الاجماع الا سميد بن المسيب ففى رواية عنه جاءت فى بعض الكتب مثل تيل^(١) الاوطار للشوكسانى وسبل السلام^{للصنعاني} فقد قالوا : " اتفقوا على مشروعية السلم الا ما حكى عن سميد بن المسيب " .

تمقيس :

وهذه الرواية يتطرق اليها الشك لان سميد بن المسيب امام عظيم وشيخ فقها المدينة واحفظهم للاثار ، واشدهم اتباعا لسلفه ، واعتقد ضعفها على فرض صحة روايتها وما يدل على ذلك .

(١) ان الترمذى قد ذكر اتفاق العلماء على السلم من غير ذكر اى مخالف مع ان عادته ذكر الخلاف ان كان موجودا ونصه ما يلى (والممل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النهى وغيرهم) .

(٢) حكايتها بكل مصادرها بصيغة المبني للمجهول .

(٣) ذكرها خالية من الاستدلال الا ما عمله صاحب الرضى الفــضـيـر^(٢)

فى فقه الزيدية حيث قال : (روى عن ابن المسيب النهى عنه لحديث " لا تبع ما ليس عندك " ونحن نعتبده على امام جليل فقيه كابـسـن المسيب ان يفهم النهى عن السلم من هذا الحديث مع وجود الادلة الصريحة المتوافرة على جواز السلم .

وما تقدم يتضح لنا ان هذه الرواية عن ابن المسيب بمنع السلم بلغت من الضعف مبلغا يعتبده معه ان تنسب الى امام جليل من أئمة

(١) نيل الاوطار ج ٥ ص ٩٢

(٢) الرضى النضر شرح مجموعة الفقه الكبير ج ٣ ص ٣٢٥

المسلمين الامر الذي يجعل الاستدلال بالاجماع صحيحا
 ويجعل الناظر في ادلة الاحكام الشرعية الفقهية في غنى عن ان يلتصق
 وجهة مخالفة هذا الامام الجليل لعامة الصحابة والتابعين
 او يلتصق له مخرجا يجيب به عن ادلتهم . اضاف الى ذلك انه يقول
 بجواز السلم في الحيوان قال في المغنى ما نصه (١) (قال ابن
 المنذر ومن روينا عنه انه لا بأس بالسلم في الحيوان : ابن مسعود
 وابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي ومجاهد
 والزهري) الخ .

وقد نقل الائمة الاجماع على جواز السلم في الجملة :

قال البهوتي في حديثه عن السلم وادلته ما نصه (واجمعوا على
 جوازه) (٢) وقال الزيلعي في كتابه تبين الحقائق شرح كنز الدقائق
 ما نصه (٣) (وهو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة) .

وقال ابن رشد وهو يتكلم عن السلم وحله وشروطه ما نصه (٤) (انهم
 اجمعوا على جوازه في كل ما يكال او يوزن لما ثبت من حديث ابن عباس
 السابق ذكره .

وقال النووي وهو يتكلم على السلم ما نصه (واجمع المسلمون على جواز
 السلم) (٥)

أركان السلم :

الاركان جمع ركن . والركن في اللغة جانب الشيء الاقوى . (٦)

- | | |
|-----|--|
| (١) | كشاف القناع ج ٣ ص ٢٣٦ |
| (٢) | تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٤ ص ١١٠ |
| (٣) | بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١٦٥ |
| (٤) | شرح النووي على مسلم ج ١١ ص ٤١ |
| (٥) | القاموس المحيط ج ٤ ص ٢٢٩ |

وفى الاصطلاح : ما يتوقف عليه الشئ * وكان داخلا فى قوامه وحقيقته ،
فالركن للشئ * هو الدعامة التى يقوم عليها ذلك الشئ * — بحيث
لو لم يوجد الركن لم يكن لذلك الشئ وجود فى الخارج ولم يكن له
حقيقته * واذا توفرت أركان الشئ * فانه بها يوجد ويظهر ويكون له
حقيقته ، بخلاف الشرط فانه يتوقف عليه الشئ * وليس داخلا فى قوامه
وحقيقته .

وأركان السلم خمسة :

- (١) البائع • ويسمى المسلم اليه •
 - (٢) المشتري • ويسمى المسلم • يكسر اللام — ورب السلم •
 - (٣) رأس مال السلم • ويسمى (الثمن)
 - (٤) المسلم فيه — المبيع •
 - (٥) الصيغة — الايجاب والقبول •
- مع الملاحظان مذهب الاحناف يرى ان اركان المقود كلها هى الايجاب (١)
والقبول •

شروط الاركان :

يشترط فى المسلم والمسلم اليه أن يكونا جائزى التصرف بأن يكون كل منهما
حرا مكلفا رشيدا وأن يكونا ما لکن او وکیلین لما لکن فيما یسلمان فیہ :
وان يكونا طائعين مختارين وأما الثمن والمثل فيشترط فيهما أن يكونا طاهرين
فلا یسلمان فی النجس • (٢)

- (١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٠١
- (٢) كشف القناع عن ان الاقناع للشيخ منصور اليهودي •
ولسان المربع ج ١٣ ص ١٨٥

وأن يكونا منتقما بهما فما لا منفعة فيه لا يجوز السلم فيه كالأشخاص
ونحوه وأما الصيغة فهي الإيجاب والقبول •
والإيجاب هو لفظ أسلمت وأسلفت أو البيع الصادر ممن يكون منه التملك •
والقبول هو القول الصادر ممن يصير له الملك مثل قبلت أو رضيت ونحوهما
من الالتفات الدالة على القبول ، أو ما يقوم مقام ذلك اللفظ كالأشارة
والكتابة ويشترط أن يكون القبول على وفق الإيجاب في القدر والنقود
والصفة والحلول والأجل

(بيان مشروعية السلم)

الفريق الأول وهم الجمهور : يقولون السلم على خلاف القياس •
دليلهم : أن القواعد العامة في البيع تقتضي أن يكون المبيع
موجودا عند العقد والمبيع في السلم ليس كذلك أو هو
بيع ممدوم وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن
بيع الممدوم لقوله لحكيم ابن حزام " لا تبع ما ليس عندك " •
فتجوز الشارع له بحد المنهى يكون استثناء منه فيكون
مشروعية السلم على خلاف القياس • (١)

الفريق الثاني وهم — ابن القيم وشيخه ابن تيمية عليهم رحمة الله : يقولان : أن
مشروعية السلم على وفق القياس مستدلين بما يأتي •
١ — أن المبيع بثمن مؤجل جائز بالإجماع ، فكذلك المبيع
المؤجل يجوز العقد عليه قياسا على الثمن لأن كـ
منهما موقوف عليه وهذا ما فهمه ابن عباس من آية
المداينة لأن الآية عامة في كل دين فتشمل المبيع والثمن •

ب - المبيع في السلم كالمنافع في الاجاره فكما جاز المقد على
المنافع في الاجاره وهى ليست موجوده فكذلك الحكم نفس
عقد السلم على المعدوم . (١)

مناقشة الجهور لادلة ابن القيم :

قياسك السلم على الاجاره قياس مع الفارق لان القياس لا يكون الا فيما هو
متفق عليه وقياس السلم على الاجاره من قياس المختلف فيه على المختلف فيه لاننا
لا نسلم ان عقد الاجاره موافق للقياس . (١)

سلمنا ان عقد الاجاره موافق للقياس ، لكن هناك فرق بين عقد السلم
وعقد الاجاره لان المقنود عليه في الاجاره هو المنافع وهى غير موجوده . ولا يمكن
المقد عليها الا حال المدم ولذلك لا يتصور دخولها في نهى الشارع عن المقد
على المعدوم ، بخلاف بيع السلم فان المقنود عليه ذات يمكن المقد عليها وجسودا
وعدا . فلما كان من الممكن دفع حاجة الناس بالمقد عليها حال وجودها نهى
الشارع عنها حال المدم لقوله صلى الله عليه وسلم " لحكيم بن حزام (لا تبع ما ليس
هناك) . والمقصود هنا هو الاطلاق فيستقيم ان يكون تجويز السلم بمد دخول
في النهى على خلاف القياس .

وقد اعترف ابن القيم بالفرق بين بيع المنافع وبيع الاعيان فقال ما نصه
(فان قسم بيع المنافع على بيع الاعيان فهذا قياس في غاية الفساد ، فان المنافع
لا يمكن ان يمقد عليها في حال وجودها البته ، بخلاف الاعيان وقد فرق بينهما الحسن
والشرع فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤخر المقد على الاعيان التي لم تخلق
الى ان تخلق كما نهى عن بيع السنين وجمال الحيلة ، والتمر قبل بدو صلاحه والحب
متى يشتد ، ونهى عن الملاقيع والمضامين وهذا يمتنع مثله في المنافع فانه لا يمكن
ان تباع الا في حال عدمها . (٢)

(١) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٢

(٢) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤

وقد استنتج الجمهور من عبارته السابقة أمرين :

أحدهما :

يمكن إيراد العقد عليه حال وجوده ، وحال عدمه مخضياً الشارع عن بيعه
حتى يوجد ، وجوز منه بيع ما لم يوجد تبعا لما وجد ، إذا دعيت
الحاجة إليه ، وبدون الحاجة لم يجوز .

الثاني : ما لا يمكن إيراد العقد عليه إلا في حال عدمه كالمنافع فهذا يجوز .
العقد عليه ولم يمنع منه

ثانياً : الرد على دليل القياس لابن القيم :

قياسك المبيع على الثمن قياس مع الفارق إذ المبيع هو المقصود من عقد
البيع وهو المحل الذي يتوارد عليه العقد فأنمداه يوجب انعدام البيع ،
بخلاف الثمن فإنه وصف يثبت في الذمة مع صحة البيع بدونه فقد تحقق
البيع شرعاً مع عدم وجود الثمن لأن الموجود في الذمة وصف يطابقه الثمن
وإذا ثبت الفرق بين المقيس والمقيس عليه (متنع اللاحق) (١)

وأما تأييد هذا القياس بأنه مطابق لفهم ابن عباس رضي الله عنهما فهنوع
إذ لم يفهم من كلام ابن عباس إلا المشروعية فقط وليس في الآية ما يشير بأن
مشروعية السلم على خلاف القياس أو على وفقه لأن الآية عامة في المداينات

رد ابن القيم على الجمهور :

وقد أجاب ابن القيم على الفرق الذي ذكره الجمهور بين المبيع والثمن
بقولهم أن المقصود هو المبيع دون الثمن بالمنع .

(١) فتح التدبر ص ٣٢٣ ج ٥ بتصرف

وان هذا اصطلاح لكم لان الواقع غير ذلك اذ كل منهما مقصود فكما
 ان المبيع مقصود للمشتري فالثمن مقصود للبائع ، على انى اقول لكم
 ان المقصود فى عقد السلم هو الثمن (وهذا ترقى فى الدليل من ابن القيم)

رد الجهمور :

اعترافك يا ابن القيم كاف فى الرد عليك اذ يؤخذ من كلامك بأن الثمن
 غير مقصود فى عقد البيع حيث قلت عند علة تحريم الرنا ما نصه (الاثمان لا
 تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها الى السلع فاذا صارت فى انفسها سلما
 تقصد لأعيانها فسد أمر الناس ، وهذا معنى محقول يختص بالنقود لا يتمدى
 الى سائر الموزونات . (١)

مناقشة ابن القيم لدليل الجهمور :

فى قولهم ان السلم بيع معدوم وهو منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم
 (لحكيم ابن حزام لا تبع ما ليس عندك) ثم ورد النص بجوازه .
 فقال ما نصه (٢) ان دعوى النهى عن بيع المعدوم دعوى باطلة اذ ليس
 فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فى كلام احد من
 الصحابة ان بيع المعدوم لا يجوز لا بلفظ عام ولا بمعنى علم وانما فى
 السنة النهى عن بيع بعض الاشياء الموجودة فليست العلة فى المنع لا المعدوم
 ولا الوجود ، بل الذى وردت به السنة النهى عن بيع الثمر وهو ما لا يقدر
 على تسليمه سواء كان موجودا او معدوما كبيع العبد الا بقى ، والبعض
 الشارء ، وان كان موجودا ، اذ موجب البيع تسليم المبيع فاذا كان البائع
 عاجزا عن تسليمه فهو غرر ومخاطره وقمار ، فانه لا يباع الا بوكس فان امكن
 المشتري تسليمه كان قد قمر البائع وان لم يكن ذلك قمره البائع وهكذا ،

(١) اعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٧ ط عبد الرزاق

(٢) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٨ ط عبد الرزاق

المعدوم الذى هو غر نهى عنه للفر لا للمدم ، كما اذا باعه ما تحصل
 هذه الامه او هذه الشجره فالمبيع لا يعرف وجوده ولا قدره ، ولا صفته
 وهذا من الميسر الذى حرمه الله ورسوله على ان الشرع صحح بيع المعدوم
 فى بعض المواضع فانه اجاز بيع الثمر بمد بدو صلاحه واجاز بيع الحب
 بمد اشتداده ومعلوم ان العقد ورد على الموجود والمعدوم الذى لم
 يخلق بمد والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه قبل بدو صلاحه واباحه
 بمد بدو الصلاح .

على انه لو سلم ان بيع المعدوم منهى عنه فان قياس السلم على بيع
 المعدوم من افسد الاقيسة صورة ومعنى وقد فطر الله العقلاء على الفرق
 بين بيع الانسان ما لا يملكه وبين السلم . (١)

رد الجمهور على هذه المناقشة :

قولك يا ابن القيم ان دعوى عدم النهى عن بيع المعدوم لا فى الكتاب ولا السنة
 غير مسلمه . لان الظاهر من حديث حكيم ابن حزام (لا تبع ما ليس عندك)
 المموم فيشمل المعدوم على انك يا ابن القيم قد اعترفت بوجود النهى عن
 بيع المعدوم حيث قلت :

(٢)
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يؤخر العقد على الاعيان التى
 لم تخلق الى ان تخلق ، كما نهى عن بيع الملاقيع والمضامين وجبيل
 الحبله . . . الى ان قلت فما يمكن ايراد العقد عليه فى حال وجوده
 وحال عونه ، نهى الشارع عن بيعه حتى يوجد وجوبه ببيع ما لم يوجد
 تبعا لما وجد اذا دعت الحاجة اليه ودون الحاجة لم يجوزه .

(١) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤ ، ٢٥ ط طه

(٢) اعلام الموقعين ج ٢ ص ١٩ طه عبد الرؤوف

تعقيب :

(١) ويتضح لنا مما سبق ان ابن القيم قد اعترف بورود النهى عن بيع الممدوم وقوله ان الشرع صحح بيع الممدوم فى مواضع مردود ، وأن التصحيح اذا كان تبعا كما هو صريح كلامه وكما قيل (يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا) ومحل النزاع هو البيع (استقلالا) .

(٢) وقوله ان قياس الثمن على بيع الاعيان من افسد (١) الاقيسه صورة ومعنى محملا ذلك بأن الله تعالى قد فطر الناس على التفوق بين بيع الانسان ما لا يملكه وبين السلم ، يجاب عليه بأن فطرة الناس على التفوق بينهما انما جاءت عن علمهم بمشروعية السلم ، فلو أن اناسا من الصحابة أو غيرهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأحد هم " لا تبع ما ليس عندك " دون ان يعلموا الحكم فى السلم لتبادر الى ذهنهم بادى الامر ، انه منهى عنه وأنه فرد من افراد العام فى الحديث وانما منعهم من ذلك النصوص الدالة على مشروعيته السلم وشيوع حكمه بينهم بحيث لا يتسرب الى ذهنهم هذا الفهم وما يؤيد ذلك ما ينسب الى ابن المصنف من انه منع السلم استنادا الى المصنف الوارد فى الحديث " لا تبع ما ليس عندك "

(٣) وتدفع دعواه القائلة " ان علة النهى عن بيع الممدوم لم توجد فى السلم " بأن الشأن فى الممدوم هو التردد بين الحصول والفوات فاشتراط الشراء فيه قتل من الضرر فيه .

" الترجيح :

نظرة هادئة فى كل ما مر من الخلاف نجد ان منشأ الخلاف يدور حول ما يلى هل العلة فى النهى عن بيع الانسان ما ليس عنده هى المدمية - او الضرر وهل السلم فرد من افراد العام ام لا (الذى هو البيع) .

الجمهور يقولون الملة في النهي هي عدم وجود المبيع أى غير مقدور إحضاره عند الحقد وهذا يخالف المقصود من عقد البيع إذ الهدف من البيع هو المبادلة - البائع يملك الثمن والمشتري يملك العين والبائع في هذه الحال فاقد لذلك وفاقد الشيء لا يعطيه .

أما ابن القيم عليه رحمة الله فيرى أن الملة في النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده هي الضرر لأنه لا يستطيع أن يسلمه للمشتري كبيع الحوت في الماء والجراد في السماء والمعد الآبق .

لأنه حينما يبيع ما لا يملك ثم يذهب ويشتريه ليسلمه للمشتري كان هذا تردداً بين الحصول وعدمه ولا معنى للضرر غير هذا وهذا شبيه بالقمار والخداع فلذلك ينهى عنه وأما الموضوع الثاني وهو هل السلم فرد ممن أفراد العام أم لا ؟ .

قال الجمهور :

السلم فرد من أفراد العام لأن التركة في سياق النهي تفيد المصوم فلذلك تشمل جميع أنواع البيع ديناً أو عيناً والسلم داخل في ذلك .
فعلى رأى الجمهور لا تتبع شيئاً ليس عندك

أما ابن القيم وشيخه فعلى الضد من ذلك فهما يريان أن السلم ليس فسردياً من أفراد العام وأن المقصود بالمصوم هو الخصوص " أى خصوص شئ " بمعنى (وهى الأعيان غير المملوكة) ، والسلم الحال في الذمة إذا لم يكن على ثقة من توقيته وأما ما كان موصوفاً في الذمة وموثوقاً من وفائه عادة فهو دين من الديون ، فليس فرداً من أفراد الحديث الداخلة تحت عمومته وعلى هذا يكون معنى الحديث ، النهي عن بيع الإنسان عيناً غير مملوكة له ، ولا مضمونه التسليم في وقتها فيكون عقد السلم ليس داخلاً تحت النهي لأنه مضمون

مقدور على تسليمه فهو بمنزلة الحاضر وقول ابن القيم (ان العله هي الفرر)
يرد عليه بأن الفرر المانع اعم من أن يكون ظنا او حقيقة والشأن في المدم
ان يكون متضمنا للفرر فتكون العله في المنع هي المدم لكونه وصفا ظاهرا
منضبطا .

وأما الجمهور فسياق الحديث يؤيد ما ذهبوا اليه من عموم الحديث
لان حكيم ابن حزام ، قال . قلت : يا رسول الله ، يأتييني الرجل يسألني
البيع لما ليس عندي ، وهذا واضح ان الطالب الذي يطلب منه البيع
لما ليس عنده ، انما يطلب شيئا غير معين للبائع فحكيم لا يستطيع أن يبيع
شيئا غير مقدور له اصلا — او معين بملكه غيره والحديث لا يحمل على غير
ظاهره الا اذا كان هناك قرينة تصرفه .

وهي هنا متمذرة وحكيم هنا يقول يأتييني الرجل يطلب مني البيع لما ليس
عندي ، ولم يقل يطلب مني شيئا ممينا .

واذا فالطالب يطلب جنسا وهذا هو معنى المصوم ، وعلى كل سواء
قلنا انه موافق للقياس أم مخالف فهو خلاف لفظي لا شرة له ولا يترتب
عليه آثار فقهية فهو مشروع بنص الكتاب والسنة ودلالة الاجماع عليه من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم الى يومنا .

حكمة مشروعية السلم =====

ويجد ربنا قبل الخوض في بيان الحكمة من مشروعية السلم ان نتحدث فسي
للممة قصيره عن ذلك الداء الويل الذي يهدد الانسانية كلها بأشد الاخطار
وافدح الاضرار الا وهو الربا •

لقد أجمعت الشرائع السماوية كلها على تحريم الربا لما ينجم عنه من آثار
سيئة فردية واجتماعية ولقد لعن الله اليهود بسبب اكلهم الربا بعد ما نهوا
عنه في كتابهم " التوراة " ، وقد شدد القرآن الكريم النكير على أكل الربا
وصوره في أبشع صوره حيث قال :

" الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من
المس " فقد أخبر جل وعلا في هذه الآية الكريمة ، أن أكل الربا حين يقوم
من قبره يوم القيامة يمشى متخططا في سيره يترنح ذات اليمين وذات الشمال
كهيئة المصروع الذي به مس من الشيطان •

وذلك ليمرر أهل الموقف أنه من أكلة الربا وتلك عقوبة له في الموقف
قبل دخول النار جزاء وفاقا على ما أكل من أموال الناس بالباطل مستغلا حاجتهم الى
المال فيقرضهم بالربا الفاحش ، ليمتص بذلك ما في أيديهم ويجعلهم دائما فقراء
مموزين لان الفائدة تتضاعف عليهم عاما بعد عام فيمجزون عن تسديد ما فيقعون
غارقين في الدين •

وقد رد القرآن الكريم على شبهة المرابين في قولهم (انما البيع مثل الربا
يعنون بذلك أنه عقد تراعى من الجانبين فيجب ان يكون حلالا كما ان البيع حلال ،
فبين الله عز وجل لهم ان البيع انما احله الله لانه تبادل ليس فيه غبن على احد
المتبايعين وهو أمر ضروري فيه تيسير على الناس لان من الناس من يملك المال ولا يملك
السلعة التي هو يحتاج اليها لضرورة عيشه ومنهم من هو با لمكس يملك السلعة

ولا يملك المال الذى يحتاجه فى قضاء ضروراته فأباح الله لهم ان يتبادلوا فيما بينهم بأن يشتري صاحب المال السلمة ممن يملكها فينتفع صاحب السلمة بالثمن الذى أخذ، فى الوقت الذى ينتفع به صاحب المال بما اشتراه من السلع والمتاع وأما الربا فلا نفع فيه الا لأكلة حيث يضم أموال الناس الى أمواله فيثرى على حسابهم .

صحيح ان المستسلف بالربا قد ينتفع مؤقتا بما أخذ، من المال ولكن هذا النفع لا يلبث ان يعقبه غم كبير ومن أجل هذا أحل الله البيع وحرم الربا . ثم أخبر سبحانه بمد ذلك بأن من اتعظ بما أنزل الله من هذه الزواجر فانتهى عن أكل الربا فقد أحل الله له ما أكله من الربا قبل التحريم وأمره مفوض الى الله ، ولكن من عاد الى أكل الربا بعد التحريم فقد توعده الله بالنار التى يقاسى فيها عذاب الخلود حيث لا يفنى عنه ماله الذى جمعه من الربا شيئا . من ذاب الله .

ثم أخبر سبحانه بمد ذلك انه يحق الربا أى يهلكه ويذهبه بأن يسلط عليه من الافات والجوائح ما يحتاجه ويستأصله . لويحق البركة منه فلا ينتفع به أكله ولا ينفعه الا فيما يعمود عليه بالخسران والشقاء .

ولكنه سبحانه يرسى الصدقات أى يزيد فيها وينميها لصاحبها كما فى الحديث المتفق عليه " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب . ولا يقبل الله الا الطيب . فان الله يتلقاها بيمينه فيؤتيها لصاحبها كما يرسى احدكم فليسوم حتى يصير مثل الجبيل العظيم " .

وقد سمى الله المرابى كنارا أشيا أى عظيم الكفر والاثم وحسبك هذا دليلا على قبح الربا وشناعته ، ثم خاطب سبحانه المؤمنين خطابا عاما بأن يتقوا ربهم ويتركوا ما بقى لهم من الربا عند الفارمين وجعل ذلك علامة الايمان وبرهان اليقين فقال تعالى .

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين)

ثم توعدهم بحد ذلك بانهم ان لم يفعلوا ما أمرهم به وأصروا على اكل الربا أن يأذنوا
اي يعملوا بحرب من الله ورسوله •

وتفيد هذه الآية أنه يجب على الامام بالنسبة لهؤلاء المرابين الذين
لم ينتهوا عن اكل الربا بحد تحريم الله له ان يأخذ منهم هذه الاموال بطريق
القوة وينزل بهم العقاب الشديد بسبب مخالفتهم لاوامر الله عز وجل وانما اغلظ
القرآن الكريم القول في الربا وتوعد المرابين بهذا العذاب الشديد لما يترتب
على فشو الربا من مفسد واضرار منها ما يرجع الى اكل الربا نفسه فهو ينمى قيـمه
حب الاثرة والالانية حتى يصبح ولا هم له الا مصلحته الخاصة ومنافعه الشخصية
وهو يقتل فيه معاني التضحية والا يثار فلا يبالي بما يصيب مجتمعه من شرور وويلات ولا
ينهمك لنجدته اذا احاطت به الكوارث والعلات كأنه لا يعيش فيه ولا تربطه به رابطة
بل ربما يحاول الاستفادة من تلك الحال فيستغل ما يملك من مال في هليات الاصطياد
والاحتيايل وذلك تتلاشى الروابط الاخوية بين الانسان وأخيه الانسان فيفقد الانسان
المرابي وحشا مفترسا لا يهتم في الحياة الا جمع المال وامتصاص دماء الناس واستلاب
ما في أيديهم ويصبح ذئبا ضاريا في صورة انسان ود يع قد انعدمت من نفسه
معاني الخير والرحمة واقفر قلبه من نوازع الشفقة والاحسان •

ومن المسلم عند كل الناس ان الشخص اذا تجرد من هذه المعاني النبيلة
 واصبح لا يعرف معنى للاخوة الانسانية والروابط الاجتماعية واذا تجرد من هذه
 المعاني النبيلة واصبح لا يعرف مجتمعه تكون نظرتهم اليه نظرة ازدراء واحتقار
 ويتربصون به الدوائر ويتمنون له البوائق حتى اذا وقع في مصيبة لم يجد من يواسيه
 او يتقدم لانقاذه او تخفيف مصابه وكفى المرابي مقنا وهو انا انه اصبح عدوا لمجتمعه
 ولا بناء وطنه بل اصبح عدوا للانسانية كلها لانه لا هم له الا ان يعتصد ما البشر
 ويستغل حاجتهم وضرورتهم •

وأما أضراره الاجتماعية فحدث ولا حرج لأنها من أقوى الموامل على تقويض بناء المجتمعات وهدم كيائها حيث أنه يؤدي إلى وجود تناقض بين أبناء المجتمع الواحد ويحدث بينهم الفاقة والتباعد ويؤدي كذلك إلى وجود طبقتين متفاوتتين أشد التفاوت طبقة تتمتع بالثراء الفاحش والغنى المفرط وتنعم بالعيش الرغيد وتحكم في اقوات الناس ورواتبهم •

وطبقة أخرى معدمة تعيش على الفاقة والحاجة والبؤس والحرمان لا تكاد تجد ما يمسك الرمح فتتولد المداور والبغضاء بين هاتين الطبقتين ويشتد الصراع بينهما وقد ثبت أن " الربا " أعظم عامل من عوامل تضخم الثروات وتكدسها في أيدي فئة قليلة من البشر وأنه سبب البلاء الذي حل بالأمم والجماعات حيث كثرت فيها الاضطرابات والفتن وازدادت الثورات الداخلية وللأسف الأمر قبل ومن بعد •

ورب قائل يقول لقد أطلت الكلام على الربا وأضراره وتشديد الشرع النكير على آكله فما علاقة هذا بما نحن فيه وهو بيان الحكمة من تشريع السلم والجواب أن هذا تهديد لا بد منه فإن السلم إنما شرع تنقيحاً من الوقوع في ورطة الربا وذلك لأن الإنسان قد تشتت حاجته إلى المال ولا يكون عنده ما يبيعه في الحال للحصول على المال المطلوب فابيع له أن يبيع موصوفاً في الذمة معلوم الكيل والوزن والجل مقدور على تسليعه بثمن حال غير مؤجل فيحصل على ما يريد من المال حالاً على أن يورد للمسلم ما تماقداً عليه عند حلول الاجل •

وبذلك يتفادى الوقوع بين براثن المرابين ويسلم من اللعنة التي تلحق مؤكل الربا فالسلم إنما شرع تيسيراً من الله لعباده حتى يحصلوا على ما هم بحاجة إليه دون حرج وأثم •

ولقد كان من مزايا التشريع الإسلامي أنه جاء وافياً بحاجات الناس محققاً لمصالحهم وإزالة عنهم المفاسد والشرور •

فما مست حاجتهم الى شيء الا وجدوا فيه ما يمد هذه الحاجة ويرفع عنهم الضرورة ومن هذا القبيل عقد السلم فقد أذن لهم فيه لشدة حاجتهم اليه رغم مخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام " لا تبع ما ليس عندك " .

فان هذا نهى صريح عن بيع ما لا يملك الانسان في الحال وهو نهى يقتضى فساد عقد البيع كما يدل على حرمة ذلك ، ومع ذلك قد استثنى عقد السلم من هذه القاعدة وشرعه تيسيرا على المسلمين وتحقيقا لمصلحتهم وسد حاجتهم ولكن الشرع الحكيم حين أباح هذا النوع من المعاملة لم يتركه مطلقا من القيود والضوابط بل احاطه بمسايح متين من الشروط التي تقطع دابر المنازعات والمشاحنات ، فاشتراط مثلا أن يكون اجل التسليم معلوما ، وان يكون الشيء المسلم فيه معينا ومقدرا بالكيل أو الوزن ، وان يكون كذلك مقدورا للتسليم .

ولقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة وجدهم يسلفون في التمر السنة والسنتين والثلاث فقال " من أسلف للـسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم " متفق عليه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وبذلك انتفست الجهالة التي من شأنها ان تخل بالعقد وتفض الى الخصومات والمنازعات والله اعلم .

هل ينمقد السلم بلفظ البيع أم لا ؟

عرف الفقهاء البيع بأنه مبادلة مال بمال وقسموه باعتبار البدلين السلي
أربعة أقسام :

- (١) بيع عين بدين (وهذا هو البيع المطلق)
- (٢) بيع عين بعين (وهما هو بيع المقايضة)
- (٣) بيع الثمن بالثمن (وهذا هو بيع الصرف) (١)
- (٤) بيع دين بعين (وهذا هو السلم)

وعليه يجوز السلم بلفظ البيع اعتبارا بالمعنى واللفظ لا يعارضه لان كل
سلم بيع لانه نوع منه كما ان كل صرف بيع فاطلاق البيع على السلم اطلاق له على
ما يتناوله اللفظ ولا يعارضه .

" وقد اختلفت كلمة الفقهاء في جواز السلم بلفظ البيع "

فذهب الجمهور الى جوازه بلفظ البيع لان السلم نوع منه ^(٢) دليل ذلك التقسيمات
السابقة وذهب ابن حزم الظاهري ^(٣) الى عدم جواز السلم بلفظ البيع وهذا هو الصحيح
عند الشافعية واستدل ابن حزم بما يلي : -

(١) ان التسمية في البيانات توقيفية ليست الا لله عز وجل على لسان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وانما ساء الرسول صلى الله عليه وسلم السلسف
او التسليف او السلم .

(٢) يقول بوجود فرق بين البيع والسلم حيث ان البيع يجوز بالدنانير والدراهم
حالا وفي الذمة الى أجل غير مسمى ، والى المسيره ، والسلم لا يجوز
الا الى أجل مسمى ولا بد ، والبيع يجوز في كل ممتلك لم يأت النص بالنهي

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٧٣

(٢) المذهب ج ١ ص ٢٩٢ ، بدائع الصائغ ج ٥ ص ٢٠١ ، كشف القناع ج ٣

ص ٢٣٦ ، معنى المحتاج ج ١٠٤

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٤٥

عن بيعة ، ولا يجوز السلم الا فى مكيل او موزون فقط ، ولا يجوز فى حيوان
ولا مذروع ولا معدود ولا فى شي غيرهما ذكرنا والبيع لا يجوز فيما ليس
عندك والسلم يجوز فيما ليس عندك والبيع لا يجوز البته ، الا فى شئى
بحينه والسلم لا يجوز فى شي بمينه اصلا .

ومستنداته فى ذلك :

ما رواه عن الازاعى وجمهور الحنفين والمالكين واصحابنا الظاهرية
من انهم فرقوا بين البيع والسلم ، قال ابن القصار : ما كان بلفظ البيع جازحالا
وما كان بلفظ السلم لم يجز الا بأجل ، وقال الازاعى : ما كان أجله ثلاثة
أيام فأقل فهو بيع وما كان أكثر فهو سلم وقال القتي : وهو من كبار الحنفيين السلم
ليس بيعة .

الرد على ابن حزم :

ومرد عليه من أقرب طريق وأيسره بأن اطلاق لفظ السلم او السلف على هذا
النوع من المعاملة كما جاء فى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، غير
مانع له من اطلاق غير هذه الاسماء على هذه المبادلة . لما يأتى . . .

أ - ان امتناع الاطلاق يحصل اذا كان المقصود بالتسمية هو الحصر فيكون اطلاق
ذلك على الخير ممتنعا وليس الامر فى السلم كما ذكرنا لو كان قصده صلى
الله عليه وسلم بيان الاسماء وحصرها لسماء دينا بل هو اولى بالذكور
فعدم ذكره منه صلى الله عليه وسلم دليل واضح على انه لم يرد الحصر
وانما اطلق الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الاسم على هذا النوع من
المعاملة وسماء بها جريا على ما كان مألوفا ومعتادا عند العرب فيكون غير
هذه الاسماء مسكوتا عنه والاصل فى المسكوت عنه الجواز ولم ينع عن
تسميته باسم البيع والميرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

ب -

ان غرض النبوة ووظيفة الرسالة هو تعيين الاحكام الشرعية وتوضيحها
 واطلاق غير هذه الاسماء ليس حكما شرعيا بل هو مأخوذ من المعاني اللغوية ،
 وهى مبادلة المال بالمال ، اذ لو كان حكما شرعيا وان اطلاق اسم غيره
 عليه لا يصح لوجب تعيينه منه صلى الله عليه وسلم كما حصل منه فى بعض
 الاسماء حين ستمها وكبرها فانه نهى عنها فقدم ورود النهى عن
 هذه التسمية دليل الجواز .

ج -

الفروق التى ذكرها ابن حزم لم تكن فروقا بين السلم ومطلق البيع ، الذى
 هو جنس تحته انواع عدة ، وانما هى فروق بين نوعين من انواع هذا
 الجنس (هما السلم والبيع المطلق) .

ونذكر فروق بين نوع وآخرين انواع هذا الجنس لا يقتضى منع اطلاقه
 الجنس عليه فان اسم الاع اسم للاخص ، ضرورة ان الحيوان اسم للانسان
 وان كان لا يدل عليه بخصوصه .

وقواعد الفقه الاسلامى هى الحكم فى مثل هذه الامور لانها هى التى توضح
 لنا تغاير الحقائق واتحادها .

وبالتأمل فيما يفصل بين المقود بعضها لبعض ويحكم بتغاير حقائقها
 نرى ان اشتراك المقود فى موضوع واحد يوجب الاتحاد فى الجنس ولو كان
 لكل خصائصه كالشروط والاركان .

وفى عقد السلم الا تراه قد اشترك مع البيع فى اخص خصوصياته المميزه له
 وهى مبادلة المال بالمال على وجه مخصوص فقد اتحد موضوع المقود فيهما
 غير انه لما امتاز بشروط خاصة افرد به باسم خاص كما فى الصرف والمقايضة
 وصار بذلك اخص من مطلق البيع لانه كما يشمله يشمل المقايضة والصرف
 وغيرها ، فكما ان اختصاصهما باسم خاص لم يمنع من اندراجهما تحت

مطلق البيع فكذلك السلم ضرورة صحة إطلاق اسم الأعم على الآخر .

وخلاصة القول أنه متى استوفى شروطه كان سلماً صحيحاً سواء أطلق عليه

اسم البيع أو لم يطلق وهذا باتفاق الجميع .

والشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ولم تحجر على الناس
مشارعهم وتقتصرهم على ما ورثه صاغر عن كابر ولم توجب عليهم صيغاً
ومبارات خاصة بل تركت لهم مجال التعامل تحت أطار القواعد والقوانين
الكلية يطبقونها على كل ما يحدث ويستجد على مر الزمان ، مما يقتضيه
تطورات العصر الاقتصادية والسياسية تاركه لهم الحرية في التسمية
بما يشاءون غير ناظرة إلا إلى الشروط التي اشترطتها إذ بها تستقيم أحوالهم
وتصلح أمورهم الدينية والأخوية فإينما تحققت هذه الشروط وتوفرت
في حقيقة ما ، صح إدخالها تحت قانونها الذي وضعت الشريعة بأزاء ما
يتوفر فيه هذه الشروط وبذلك يصح إطلاق اسم المام عليها ويتبين حكمه صحة
وفساداً وحرمة وجوزاً وهذا مظهر من أجل المظاهر التي امتازت به
الشريعة الإسلامية .

ثمرة الخلاف :

فعلى القول بأنه يجوز إطلاق لفظ البيع على السلم لا يجوز أن يتفرقا قبل
تسليم رأس المال في المجلس وعلى القول بعدم صحة الإطلاق يكون بيما باعتبار
اللفظ وعليه فيجوز أن يتفرقا قبل قبض رأس المال في المجلس .

تعريف الشرط :

لغة : يطلق ويراد به العلامة الدالة المميزه • ويطلق على الزام الشئ •
والتزامه في البيع ونحوه • (١)

في الاصطلاح : ما يلزم من عدمه المدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته •

فعدم الشرط يستلزم عدم الامر المشروط له ، أما وجود الشرط فانسه
لا يستلزم وجود المشروط • فهو ما يتوقف عليه الشئ • لكنه غير داخل
في ماهيته وحقيقته • وهذا تعريفها بالحق مثال ذلك • (٢)

الوضوء شرط في صحة الصلاة فلا تجوز الصلاة الا بالوضوء • ولكنه
أحياناً قد يتوضأ الانسان ولا يصلى فلا يلزم من وجود الوضوء
وجود الصلاة •

وشروط السلم التي نحن بصدد التحدث عنها منها ما يتعلق بالمسلم
فيه ومنها ما يتعلق برأس المال •

شروط المسلم فيه (المبيع)

أولاً : الضبط وهو الملم بالقدر فيما يكال والوزن فيما يوزن والمدد فيما يمدد •
والذرع فيما يذرع • وكذلك ضبط الصفات التي يختلف الثمن بها كالمثليات
من المكليات والموزونات والمذروعات والمددات المتقاربة مثل الحبوب
والدقيق والقطن والحديد • والرصاص والثياب والبسط والجوز والبيض
ونحوها •

فالمكليات والموزونات والمذروعات يمكن ضبطها قدراً وصفة على وجه لا يقيس
فيها تفاوت لانها من ذوات الامثال • أما العدديات وان كان يمكن

(١) القاموس المحيط ج ٢ ص ٦٨

(٢) الاحكام للأطبي ج ١ ص ١٢١

ان تتفاوت فالتفاوت يسير يقع في محل العفو والتسامح ولا يقضى الى المنازعة
وما عدا ذلك من الاموال اختلف الملما في جواز السلم فيها .

وخالف الظاهرية في المذروع والمعدود ، فلم يجيزوا السلم فيها بناء على
مذهبهم وهو الاقتصار على مورد النص ، وسيأتي الرد عليهم بمد بيسان
مذاهب الملما المختلفة .

فيرى الاحناف لصحة ضبط المسلم فيه الشروط التالية . (١)

قالوا لا بد من بيان :

أ - جنس المسلم فيه . بر ، شمير

ب - نوعه . مصرى ، عراقى

ج - صفته . رد ، ع ، جيد ، متوسط

د - أن يكون مما يمكن ضبط قدره وصفته ، ضبطاً لا يبقى معه جهالة

فاحشه وهو المكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة والمذروعات .

هـ - بيان قدر المسلم فيه في المقد بكيل او وزن او ذرع او عد بمعنى

يوم من فقد من ايدى الناس ، فان كان لا يوم من فالسلم فاسد .

اما المالكية فيشترطون لصحة ضبط المسلم فيه ما يلى (٢)

أ - بيان صفات المسلم فيه التى يختلف بها الثمن عادة في السلم ببلسد

المسلم فيه ، ومكانه كالنوع والجودة والرداءة والتوسط بينهما .

ب - ضبط المسلم فيه بمادة أهل محل المقد من كيل او وزن او ذرع او عد

وذكر الشافعية لشروط صحة السلم في المسلم فيه . (٣)

(١)

(٢) الشرح الكبير ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣

(٣) مفتى المحتاج ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨

أ - معرفة الاوصاف التي يختلف بها الخرض (غرض المشتري) اختلافا ظاهرا وينضبط بها المسلم فيه .

ب - كون المسلم فيه معلوم القدر كيلا فيما يكال ووزنا فيما يوزن وذراعا فيما يذرع وعدا فيما يمد .

وذكر الحنابلة لشرط صحة السلم في السلم فيه : (١)

أ - وصف المسلم فيه فيما يختلف به الثمن اختلافا ظاهرا بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدر حبه ولونه ان اختلف .

ب - بيان قدره بالكيل او الوزن او الذراع او المد بأدوات معلومة عند المامه .

ج - أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته من الكيل والموزن والمعدود والمذروع .

" مقارنــة "

=====

أولا : الشرط الاول عند كل من المالكية والشافعية والحنابلة (وهو العلم بأوصاف السلم فيه) يشمل عند الحنفية شروطا ثلاثة :

وهي . بيان جنسه ، ونوعه ، وصفته ، لان العلم بأوصاف المبيع لا يتم الا ببيان هذه الاشياء الثلاثة .

ثانيا : الشرط الثاني عند كل من المالكية والشافعية (وهو العلم بقدر السلم فيه)

مثل الشرط الرابع عند الحنفية (المقدار) والثاني عند الحنابلة

(القدر) الا ان المالكية والشافعية لما رأوا انه اذا علم قدره من كيل

او وزن او ذراع او عد فلا بد ان يكون مما يتضبط ، لذلك لم يذكروا شرط

كونه مما ينضبط كما هو صنيع الحنفية والحنابلة حيث ذكروه شرطا مستقلا

لانهم يعتبرون ان العلم بقدره يفنى عن شرط امكان الوصف .

ومقارنة هذه الشروط التي تختلف في عددها في المراد منها يمكن .
استنتاج ان الائمة رضوان الله عليهم قد اتفقت كلمتهم على ان المسلم
فيه ، لا بد وان يكون مما ينضبط ، ولا بد من ضبطه في العقد على
وجه ينفي الجهالة الفاحشة المؤدية الى المنازعة .

ويرد على الظاهرية القائلين بعدم جواز السلم في المذروع والممدود
بما يأتي :

ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نظم هذا المقعد الذي كان جاريا بين
الناس على وجه يكفل ضمان الحقوق لاربابها ، ويرفع النزاع بين المتعاقدين
به ، وذلك بتميين الاجل والكيل فيما لو سلم في المكيل ، وتميين الاجل
والوزن فيما لو أسلم في الموزون فكان هذا منه صلى الله عليه وسلم بياناً
لشرط صحة السلم ، وهو أن يكون موزناً مضبوطاً على وجه يرفع الجهالة
الفاحشة المؤدية الى المنازعة ، لا يقيد كونه مكيلاً أو موزوناً وانما خصهما
صلى الله عليه وسلم بالذكر لشيوعهما وكثرة السلم فيهما وقتئذ ، لا للاحتراز
عن الضبط بغيرهما على هذا يجوز السلم في كل ما يمكن ضبطه من مكيل
أو موزون أو مذروع أو ممدود مما تتحقق فيه هذه الصفة ، وذلك لان سببية
شرع هذا المقعد هو الحاجة العامة الى استرباح الممولين والتوسمه على
المحتاجين وهذه الحاجة لا تختلف فهي كما تكون في اصحاب المكيلات
والوزونات تكون عند النساجين في المذروعات وعند غيرهم في الممدودات .
واذا تبين أن الفرض من ذكر الكيل والوزن في الحديث هو الضبط الراجع
للجهالة المفضية الى المنازعة وهذا يتحقق ويوجد في المذروع والممدود
على وجه ان لم يكن اكثر مما ورد فيه النص فلا اقل من ان يكون مساوياً له ،
فملى هذا يكون السلم جائزاً فيهما ، بل وفي غيرهما مما يمكن ضبطه
بدلالة النص لان كل من يسمع الادله على مشروعية السلم يفهم أن المقصود
للشارع الحكيم هو الضبط الراجع للجهالة الفاحشة المؤدية للمنازعة
والله اعلم .

الشرط الثاني : من شروط المسلم فيه الاجل :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في هذا الشرط .

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية الى أنه يشترط لصحة

السلم ان يكون المسلم فيه مؤجلا (١)

وذهب الشافعية الى عدم اشتراط الاجل عندهم والقول بجواز السلم

الحال بأن يقول المسلم للمسلم اليه ، أعطت اليك خمس جنبيات في ثلاثة

ارادب من القمح على ان أتسلمها الان ، فالمدار عندهم في تحقق السلم

الحال . هو أن يبيع شخص لآخر سلعة موصوفة في الذمة ، بحيث لا تكون حاضرة

في المجلس ، وصفا يرفع الجهالة الفاحشة عنها ويسلمها له في المجلس وقصد

استدل كل فريق على ما ذهب اليه بما يلي :

دليل الجمهور . من الكتاب (يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل

مسمى فاكتبوه .. الاية) فهذا يدل على ان كل دين لابد ان يكون له وقت

معلوم والذي يدل على ذلك شهادة ابن عباس بأن الآية نزلت في السلم .

من السنة :

(١) ما رواه الجماعة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله صلى

الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال : من

أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم . (٢)

(١) معنى المحتاج ج ٢ ص ١٠٥ بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢١٢ المغني ج ٤ ص ٣٦١

فتح القدير مع الهداية ج ٥ ص ٣٣٥ تهذيب الفروق بهامش الفروق ج ٣ ص ٢٦

(٢) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٥

وجه الدلالة :

أولا : ان الرسول صلى الله عليه حينما قدم المدينة ووجدهم يسألون السى
أمد مجهول أمرهم أن يسألوا الى أجل معلوم وقما للجهازه ونمما
من الضرر والامر يقتضى الوجوب مالم يصرفه صارف ولا صارف .

ثانيا : ان الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث وصفه بصفة خاصة وهى
الاجل فلا يمكن تحقق السلم بدون تلك الصفة • لان المشروع بصفة
لا يوجد بدون صفته •

ثالثا : ان السلم اجيز ^(١) رخصة للرفق بالناس • ولا يحصل الرفق الا بالاجل •

فإذا انتفى الاجل انتفى الرفق فلا يصح •
وبأنه لو كان حالا لما تحقق فيه اسم السلم ومعناه ما عدم تحقق الاسم
فلانه يسمى سلما وسلفا لتجبل أحد الموضين وتأخير الآخر
وهذا لا يتحقق فى السلم الحال • وأما المعنى فان الشارع الحكيم
جوز السلم للحاجة الداعية اليه • ومع حضور ما يبيحه حالا • لا حاجة
الى السلم ولذلك سى بوج المجاوز •

حذف الواو فى قوله صلى الله عليه وسلم (الى أجل) جمل الاجل
متملقا بكل من السلم فى الكيل والسلم فى الوزنات • فليس هو
مخيلا فيه كما كان مخيرا فى الكيل والوزن (وذلك دليل على شرطية
الاجل فيه كأنه قال ان كان مكيلا فالى اجل معلوم أو موزنا فالسمى
أجل معلوم •

أدلة الامام الشافعى على عدم اشتراط الاجل :

أولا : الكتاب :

قال الله تعالى " احل الله البيع وحرم الربا " (٢)

(١) المعنى ج ٤ ص ٣٢١

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٧٥)

وهذا عام يشمل جميع افراد البيع والسلم من افراد البيع يجوز حالا ومؤجلا

ثانيا : السنة :

ما رواه أحمد والبخاري من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل من الاعراب جزورا او جزائر • بوسق من تمر الذخير • وتمر الذخير المعجوه - فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيته فالتصم له التمر فلم يجده • فخرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : يا عبد الله انا قد ابتئنا منك جزورا او جزائر بوسق من تمر الذخير • فالتصناه فلم نجده • فقال الاعرابى واغدراه • فنهذه الناس وقالوا قاتلك الله أتقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم • قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه فان لصاحب الحق مقالا • ثم عاد له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

يا عبد الله انا ابتئنا جزائرک ونحن نظن ان عندنا ما سميناه لك فالتصناه فلم نجده • فقال الاعرابى واغدراه • فنهذه الناس • وقالوا : قاتلك الله اتقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم دعوه فان لصاحب الحق مقالا • فرد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين او ثلاثا • فلما رآه لا يفقه عنه • قال لرجل من أصحابه اذهب الى خولة بنت حكيم بن أمية • فقل لها ان كان عندك وسق من تمر الذخير فأسلفيناه • حتى نؤده اليك ان شاء الله • فذهب اليها الرجل ثم رجع قال : قالت نعم هو عندي يا رسول الله • فابحث من يقبضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب به فأوفاه الذى له • قال فذهب به فأوفاه الذى له • فمر الاعرابى برسول الله صلى الله عليه وسلم وهمسوا جالس فى أصحابه فقال جزاك الله خيرا فقد اوفيت وأطبت • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولئك خيار عباد الله عند الله الموفون المطيعون • (١)

وجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل الجزور مقابل وسق في الذمة وهو السلم الحال ، وقالوا المسلم فيه كالثمن في سائر البيوع فانه لا يشترط فيها الاجل وقالوا السلم اذا جاز مؤجلا فليجز حالا بطريق الاولى لانه انفى للضرر .

وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم "

وجه الدلالة من الحديث :

ان المراد من الحديث هنا ، الاخبار بالقيد . وهو المعلومية لهـذـه الاشياء . وعلى هذا فليس في الحديث ما يوجب الاجل ، وانما اوجب التسليم به اذا وجد ، فالاجاب راجع الى الوصف وهو المعلومية ، دون الموصوف وهو الاجل ، وانما كان المراد من الحديث هذا لانه لو اريد به حصر المشروعية في المؤجل لكان أمرا يحصر السلم في المكيل والموزون فقط ، لا يعتمد اها السـمـيـة غيرها ، لان النسق في الفصول الثلاثة واحد فما يجرى على أحد هما يجرى على الآخر ، وهذا باطل . لانا نقول بجواز السلم في كل ما يضبط من مذكوع ومعدود ، باتفاق بيننا وبينكم .

رد الجمهور :ناقش الجمهور أدلة الشافعي فقالوا :

(١) في آية البيع السابقة فقد أجاب الجمهور عنها بما يلي :

انه استدلال بعام وقد خصص العام بحديث ابن عباس .

(٢) اجاب الجمهور عن حديث عائشة رضى الله عنهما السابق بقولهم : ان ما

وقع من الرسول صلى الله عليه وسلم مع الاعراب لم يكن سلما : لانـهـ

وقع المقعد على تمر معين موصوف ، لان الذي في الذمة لا يقال له لم أجد

شيئاً لتيسره بالشراء ، لكن لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رغبة
الاعراب في التمر اقترن له تمراً • وأيضاً فإنه ادخل الباء على التمسير
فيكون ثمننا لا ثمننا لان الباء اذا دخلت على أحد الموضين وليست
أحد هما نقداً يكون ما دخلت عليه هو الثمن ، لانها من خصائصه •

أما قياس السلم على بيع الاعيان فقد قال عنه الجمهور انه قياس مع الفارق ،
وبينه من وجهين : (١)

الاول : ان موضوع البيع الماكسة والتعجيل يناسبها موضوع السلم الرفق والتأجيل
يناسبه •

الثاني : ان التعجيل ينافي موضوع السلم وه يطل مدلول الاسم ، والتأجيل
لا ينافي موضوع البيع ، ولا يطل به مدلول الاسم فلذلك صحت مخالفة
قاعدة البيع في الماكسة بالتأجيل ولم تصح مخالفة قاعدة السلم في الرفق
بالتعجيل •

أما قياسه القائل بأن المقرر في الحال أقل منه في المؤجل فليجوز
بطريق الاولى فيدفعه الجمهور بأن الشارع لما جوز السلم دفماً لحاجة
المفليس ، فقد أناطه بأمر ظاهر منضبط وهو الاجل ، ولم ينظر فيـه
بعد ذلك الى الفرع ، وإنما نظر الى تحقق الناط الذي ناط به الشارع
شرعية السلم كما هو مطرد في قواعد الشريعة ، وحيث كان مناط الجواز
هو الاجل فاذا وجد فقد شرع المقد ، والا فلا ، فلا يلزم من جـسـوازه
مؤجلاً جـوازـه حالاً ، فضلاً عن كون جواز الحال اولوياً •

وقد ابدع صاحب تهذيب الفروق (٢) في مناقشته لهذا القياس ما جملته
ينمكس على الشاقمية فقال : ان الاولوية فرع الشراكة والرفق الذي يحصل
بالتأجيل لا يحصل بالحلول فكيف يكون بطريق الاولى على أنا لو سلمنا

(١) الفروق للقرافي ص ٢٩٤ ج ٣

(٢) الفروق للقرافي ج ٣ ص ٢٩٤ بتصرف

حصول الفرق بالحلول أيضا لا نعلم عدم الضرر مع الحلول • بل الحلول
 في السلم غرر لأنه إن كان عنده فهو قادر على بيعه مميّنا حالا • فمدوله
 إلى السلم قصد للضرر • وإن لم يكن عنده فالأجل يعينه على تحصيله •
 والحلول يمنع ذلك ومعين الضرر وهذا هو الثالب لأن الثمن المعين أكثر
 فلو كان عنده لمينه لتحصيل فضل الثمن فيندرج الثمن الحال في الضرر •
 فيمتنع قوله إن جوازه بطريق الأولى • وهذا الكلام في هذا القياس
 عزيز فان الشافعية يظنون بهذا القياس أنه قطعي وأنه يقتضي الجواز
 بطريق الأولى •

الترجيح :

ويظهر مما تقدم أن مذهب الجمهور أولى بالرجحان لقوة أدلته وضمف مخالفته
 وهو المذهب الذي يساير الحكمة التشريعية من عقد السلم •

قال ابن العربي (١) (السلم الحال عقد باطل لأنه ليس ببيع مميّن
 ولا دين وليس لهما ثالث والنبى صلى الله عليه وسلم قد جعل الدين مؤجّلا
 والمعين حاضرا • فأما شيء حال في الذمة أبدا • بمقد ماملة فليس له أصل
 في الشريعة)

السلم بالأجل وقداره :

عرفنا فيما سبق اختلاف الفقهاء في اشتراط الأجل في السلم وقد رجحنا
 ما ذهب إليه الجمهور للاعتبارات السابقة التي قوت حجّتهم وقى أن يبين •

مملومية الأجل وقدارها :

وحيث ثبت لنا أن الأجل شرط في صحة السلم فقد اتفق الفقهاء على أن هذا
 الأجل لا بد وأن يكون مملوما تحقيقا لما أمر الله به سبحانه وأمر به رسول الله

(١) شرح الترمذى ج ٦ ص ٥٠

صلى الله عليه وسلم فكان (لزما) قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم
 بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) (١) . فقله إلى أجل مسمى أى معلوم . ولقوله
 صلى الله عليه وسلم (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل
 معلوم) رواه الجماعة عن ابن عباس (٢) . فقول صلى الله عليه وسلم إلى أجل
 معلوم هذا يدل على أن العلم بالأجل شرط لصحة السلم (والمعلومية شرط فيه) ،
 ولما فيه من دفع ما يحصل من المنازعات التي يؤدي إليها عدم العلم بالأجل .
 وكون الأجل معلوما لم يخالف فيه أحد من الفقهاء .

ومن المقول أن عدم معلومية الأجل يورث جهالة تفضي إلى النزاع بين
 المتعاقدين وذلك مما يجب صون العقود عنه

مقدار الأجل :

لقد أمر الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بمعلومية الأجل
 ولكن لم ينص على تعيين المقدار لذا اختلفت أنظار العلماء فيه .

فالحنفية يرون : (٣)

أن أقل الأجل في السلم شهر . وهو مروى عن الإمام محمد بن
 الحسن صاحب أبي حنيفة ونقل ابن قدامة صاحب المشنى عن أصحاب أبي حنيفة
 أنه لو قدره بنصف يوم جاز وقدره بعضهم بثلاثة أيام وهو قول الأوزاعي واحتج
 للثلاثة بأنها مدة يجوز فيها خيار الشرط ولأنها آخر حد القلة ويتعلق بها عندهم
 بإباحة رخص السفر . (٤)

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) منتخب الخيار مع نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٥

(٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٦

(٤) المنهجي مع الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٣ ط دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع .

وللمالكية روايتان فى ذلك : (١)

الاولى : انه يجوز الى اى اجل كان قرب او بعد .

والثانية : انه لا يجوز الا الى الاجل الذى تختلف فى مثله الاسواق كخمسة

عشر او عشرين يوما وهذا اذا كان القضاء فى البلد التى حصل فيها

المقد اما اذا كان القضاء ببلد آخر غير البلد المسلم فيها فـان

الاجل عندهم فيه يكون بقدر المسافة بين البلدين واشتروا لذلك

خمسة شروط .

(١) اشتراط قبض المسلم فيه بمجرد الوصول للبلد الثانية .

(٢) ان تكون البلد الثانية على مسافة يومين من بلد المقد ، وان لم

يلفظ بمسافتها .

(٣) ان يشترط فى المقد الخروج فورا ، وان يخرجوا بالفعل او بنفسهما

او بوكليهما .

(٤) تمجيل رأس المال فى المجلس أو قربه .

(٥) ان يكون السفر فى يومين يبر أو بحر بشير ربح ؟

أما الحنابلة : (٢)

ذكر اصحاب احمد وهو المذهب عندهم ان الاجل يكون له وقع فى الثمن

فى المادة كالشهر وما قاربه ونحو ذلك .

أما الزيدية : (٣)

فيرون ان اقله اربعون يوما وهذا هو قول المنصور بالله من فقهاء الزيدية
(وهذا فى الواقع لا دليل عليه) .

(١) المنتقى على الموطأ ج ٤ ص ٢٩٧ ، حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) الانصاف ج ٥ ص ٩٧ ، ٩٨ ، الفروع ج ٤ ص ١٨١

(٣) الرضى للنضير ج ٣ ص ٣٣٠

أما الظاهرية : (١)

فيرون ان الاجل في السلم ما وقع عليه اسم الاجل (قل او كثر)

الترجيح :

والراجع ان تقدير الاجل بمدة لها وقع في الثمن كالشهر وما قاربه هو ما تميل اليه النفس ، لان الاجل انما اعتبر ليتحقق الفرق الذي شرع من اجله السلم ولا يحصل ذلك بالمدة التي لا وقع لها في الثمن ، ولا يصح اعتباره بمدة الخيار لان الخيار يجوز ساعة وهذا لا يجوز والاجل يجوز ان يكون اعماما وهم لا يجيزون الخيار اكثر من ثلاث وكونها اخر حد القله لا يقتضى التقدير بها لعدم المناسبة وقولهم ان المقصود يحصل بأقل مدة غير صحيح فان السلم انما يكون لحاجة المفاليس الذين لهم ثمار او زروع او تجارات ينتظرون حصولها ولا تحيل هذه في المدة اليسيرة .

اختلف العلماء في جمل الحصاد والدياس والجذاد وموسم الكحج والمهرجانات والمطاة اجلا في السلم :

(١) فذهب الاحناف والشافعية ورواية عن احمد وهي البذهب عند الحنابلة الى انه لا يجوز التأجيل الى هذه المواقيت . (٢) ودليلهم :

أ : ما رواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال (لا يسلف الى المطاة ولا الى الحصاد واضرب اجلا . (٣)

وجه الدلالة :

انه قد ورد النهى عن السلم الى الحصاد والجذاد والنهى يقتضى

(١) المحلى ج ١٠ ص ٥٣

(٢) المغنى ج ٤ ص ٣٢٢

(٣) فتح البارى ج ٤ ص ٤٣٥ رواه البخارى تعليقا

التحريم مالم يصرفه صارف ولا صارف هنا فيبقى على التحريم •

ومن المقول :

ب - ان التأجيل الى الحصاد والجذاد يقرب ويمد وما هذا حاله يقضى

الى المنازعة التي أمر الشرع بتجنبها فيمنع •

اما المالكية والرواية الاخرى عن الامام أحمد (١) فرأيهم جواز

التأجيل اليها •

دليلهم :

بانه أجل يتملق بوقت من الزمن يصرف في المادة لا يتفاوت فيه تفاوت

كثيرا . فيقرب من التحديد برأس السنة •

البرأى :

وأرى أن التأجيل الى الحصاد او الدياسى او الجذاد يجوز وان كان

يتقدم ذلك أو يتأخر فان ذلك أمر محتمل والتفاوت فيه يسير لا يقضى الى الفرر ولا

الى النزاع غالبا •

(١) انظر المنتقى للباجى على الموطأ ج ٤ ص ٢٩٨ ، المفنى ج ٤ ص ٣٢٢

من شروط المسلم فيه ؛

وجود المسلم فيه من وقت المقد الى وقت حلول الأجل ؛

اتفقت كلمة الائمة على أن من شروط صحة السلم أن يكون المسلم فيه موجوداً وقت حلول الاجل واختلفوا بعد ذلك في استمرار وجود المسلم فيه من حين المقصد الى حين المحل .

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ، الى عدم اشتراط وجوده من حين المقد الى وقت حلوله (١) .

وذهب الاحناف الى القول بأن وجود جنس المسلم فيه من حين المقصد الى حين المحل شرط في صحة السلم والمراد بالوجود (أن يكون موجوداً فـسـى الاسواق) (٢)

بالليل القائلين بعدم اشتراط وجوده من وقت المقد الى وقت حلول الاجل .

أولاً : من السنة : —

(١) ما رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين ، فقال : من أسلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، السى أجل معلوم . (٣)

وجه الدلالة :

أ — أنه مطلق يصدق على المنقطع وغيره فكان كلاهما جائز .

ب — لو كان وجوده شرطاً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم فحيث لم يذكره لم يثبت بل يلزم انه ليس شرطاً بسكوته عنه بعد شروعه في بيان ما هو

(١) المغنى ج ٤ ص ٢٦٢ ، المتقى على الموطأ ج ٤ ص ٣٠٠ ، بداية المجتهد

ج ٢ ص ٢٠٤ المحلى ج ١٠ ص ٢٩٢ الفرق ج ٣ ص ٢٩٢

(٢) بداية المبتدى مع فتح القدير ج ٥ ص ٣٣١

(٣) بلوغ المرام ص ١٧٤

• شرط •

جـ - الثمار الرطبة لا تبقى مدة طويلة مع هذا فقد أقرهم صلى الله عليه وسلم على السلم فيها فكان هذا دليلا على الجواز فى المنقطع •

(٢)

ما رواه البخارى عن عبد الرحمن ابن أبزى وعبد الله بن ابي اوفى رضى الله عنهما قالا : كنا نصيب المنانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يأتينا انباط ^(١) من أنباط الشام فنسلفهم فى الحنطة والشمير والزبيب كوفى رواية والزيت الى أجل مسمى ، قيل أكان لهم زرع ؟ قالا : ما كنا نسألهم عن ذلك • (٢)

وجه الدلالة :

أ - ان ترك الاستفصال فى مقام البيان يدل على الجواز ، على أن النبى صلى الله عليه وسلم علم منهم ذلك وأقرهم عليه ، فكان تقريره ، دليلا على الجواز فيما لم يكن موجودا عند المقد •

دليلهم بالمقول :

أ - ان وقت عقد السلم وقت لا يستحق فيه التسليم فلا يشترط وجود المسلم فيه •

ب - ان السلم فيه دين يثبت فى الذمة ، ويوجد فى محله غالبا فجاز السلم فيه قياسا على ائمان ببيع الآجال قبل محلها ، فكما لا يشترط وجود الثمن عند التعاقد فى البيع بثمن مؤجل كذلك لا يشترط وجود المسلم فيه عند عقد السلم •

(١) الانباط جمع نبط وهم قوم من العرب دخلوا فى المعجم واختلطت انسابهم سمو بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أى اخراجها •

(٢) بلوغ المرام ص ١٧٥

جـ - الداعي الى اشتراط الوجود هو القدرة على تسليم المسلم فيسه ،
وانما يحتاج الى تسليمه عند حلول الاجل لا قبله ، فاشتراط الوجود
قبل حلول الاجل اشتراط بلا موجب فيلغو .

د - لم يثبت دليل على اشتراط الوجود ، فعدم قيام الدليل عليه ، دليل
على نفي اشتراطه لان نفي الدليل الشرعى كاف لنفي الحكم الشرعى .
هـ - ان المسلم فيه يثبت فى الذمة وموجود فى محله غالبا ، فيجوز السلم
فيه كالموجود عند العقد لان كلا موجود حالة وجوب تسليمه الثابت
بحكم العقد .

أدلة الأحناف . القائلين باشتراط وجود المسلم فيه من وقت العقد الى
وقت المحل .
من السنة : -

(١) ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابن عمر رضى الله عنهما : ان رجلا اسلف
رجلا فى نخل ، فلم تخرج تلك السنة شيئا ، فاخصما الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال : بم تستحل ماله ، اردد عليه ماله . ثم قال : لا تسلفوا
فى النخل حتى يبد وصلاحه . (١)

(٢) ما رواه الجماعة الا الترمذى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى
الله عليه وسلم ، نهى عن بيع الثمار حتى يبد وصلاحها - نهى البائع
والمبتاع . (٢)

وفى لفظ نهى عن بيع النخل حتى تزهو ، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن
المائة رواه الجماعة الا البخارى ولكن ماجه .

توجيه الدليل :

فهذه الاحاديث السابقة تدل على اشتراط وجود المسلم فيه حين
المقد وهذا يصدق على السلم اذا تم قبل المصالح اذ هو بيع ثمرة قبل

(١) عون المعبود ج ٩ ص ٣٥٢ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٦٧

(٢) منتقى الاخير مع نيل الاوطار ج ٥ ص ١٩٥

بد صلاحها وهو منهي عنه لانه في حكم المنقطع •

- (٣) ما أخرجه البخارى عن أبى البحتري قال : سألت ابن عمر رضى الله عنهما
عن السلم في النخل ، فقال نهى عن بيع النخل حتى يصلح وعن بيع
الورق نساء يناجز • وسألت ابن عباس عن السلم في النخل ، فقال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يؤكل منه أو يأكل منه وحتى
يوزن • (١)

وجه الدلالة :

ما فهمه ابن عمر وابن عباس هذا يدل على النهى عن بيع السلم حتى يصلح
النخل فهل ذلك على اشتراط وجوده وقت المقد •
دليلهم بالمعقول :

- (١) احتمال موت البائع فيحل السلم بموته • فلا يوجد السلم فيه •
(٢) انه معدوم عند المقد فيمتنع في الممدوم كبيع الغائب على الصفه اذا كان
معدوما •
(٣) اذا كان معدوما قبل الاجل وجب ان يكون معدوما عنده عبلا بالاستصحاب
فيكون غررا فيمتنع لجماعا •
(٤) ان الممدوم ابلغ في الجهالة من المجهول الموجود لان المجهول الموجود
له ثبوت من بعض الوجوه ، بخلاف الممدوم فانه نفى محض ، وبيع المجهول
الموجود باطل قطعا ، فيبطل بطريق الاولى ببيع الممدوم •
(٥) المصنوع في الشريعة ان ابتداء الحقود أكد من نهايتها ، اى يراعى فيها
مالا يراعى في نهايتها كما في عقد النكاح ، يراعى في ابتداءه الولوى
والشهود ، ولذلك كان كل ما يشترط في نهاية المقد يشترط في ابتداءه

دون المكس ، ولما كان وجود المسلم فيه ، شرطا عند المحل باتفاق
وجب ان يكون شرطا في ابتداء المقد . (١)

مناقشة الخفية لادلة الجمهور :

(١) قالوا في مناقشة دليل الجمهور الاول وهو حديث ابن عباس رضى الله عنهما
انه مضارب حديث ابن عمر عند ابي داود وابن ماجه (ولا تسلفوا في النخل
حتى يبد وصلاحه) فيكون حديث ابن عمر هذا مقيدا لتقريره صلى الله
عليه وسلم (السلم السنة والستين والثلاث) بأن لا يسلفوا حتى يبدو
صلاح النخل .

(٢) اما عن حديث عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن ابي اوفى فقالوا في الاجابة
عليه أن ذلك (اى فملهما) لا يدل على انه صلى الله عليه وسلم علم
ذلك واقره وليس في الحديث ما يدل على ذلك حتى يمكن الاستدلال به ،
سلمنا انه دليل على عدم اشتراط الوجود عند المقد لكنه فعل صاحبى
وهو لا يضارب قول الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال (لا تسلفوا فى
النخل حتى يبد وصلاحه) (٢)

(٣) واجابوا عن قولهم لو كان شرطا لوجب ذكره في الحديث (منوع) وذلك
لان عدم ذكره صراحة لا يدل على عدم اشتراطه ، لان اشتراط الاجل
انما هو لاجل القدرة على التسليم ، ولا تتحقق القدرة الا بالوجود فكان
اشتراط الاجل مستلزما لاشتراط الوجود .

(٤) واجابوا عن استدلالهم باقراره صلى الله عليه وسلم لهم على جواز السلم
في الثمار وهي لا تبقى مدة طويلة فيه على ان الثمر كما يطلق على حاصل
الشجر ، يطلق على انواع المال ، كما في القاموس في شمل الرطبة وغيرها ،
وان الآجال الطويلة الممتدة في الحديث ، ليست هي كل الآجال

(١) تهذيب الفروق ج ٣ ص ٣٩٦

(٢) يتصرف في هذا الرد .

الموجودة عند قدمه صلى الله عليه وسلم المدينة فلم لا تكون الأجسام الطويلة للثمار التي تبقى ولشبرها آجال أخرى •

(٥)

وأجابوا عن استدلالهم بترك الاستفصال في مقام البيان في حديث البخاري السابق ان هذا الدليل انما يفيدهم ان لو كان الشرط وجوده عنده المسلم اليه • ولكن ليس كذلك • بل الشرط وجوده في الاسواق •

(٦)

وعن قولكم اشتراط الوجود قبل حلول الاجل اشتراط بلا موجب • يجاب عنه بأن الموجب تيسير التحصيل لانه متى كان موجودا تيسر تحصيله • على أنه محتاج الى التسليم قبل الحلول بموت المسلم اليه •

(٧)

وأجابوا عن قولهم عدم الدليل عليه • دليل على نفيه • يجاب بأن نص الشارع على الاجل يستلزمه •

مناقشة الجمهور لادلة الحنفية :-

(١)

قال الجمهور في مناقشة الدليل الاول للاحناف وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما • الذي رواه ابو داود وابن ماجه قالوا : انه لا يصح الاحتجاج به • لان في اسناده رجلا مجهولا • فقد رواه محمد بن كثير عن سفيان عن ابن اسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر • والرجل النجراني الذي في اسناده غير معروف لهذا لا يستدل به • وقال (١) المنذرى على هذا الحديث في اسناده رجل مجهول • وقال : الحافظ بن حجر • وهذا الحديث فيه ضعف • (٢)

وقال الشوكاني ايضا ما نصه (لو صح هذا الحديث لكان المصير اليه اولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب • بخلاف حديث عبد الرحمن ابن ابزى • وبعد الله بن ابن اوفى • فليس فيه الا حفظه التقرير منه صلى الله عليه وسلم

(١) عون المعبود ج ٩ ص ٣٥٣

(٢) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٣

مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة المصمم ، ولكن حديث ابن عمر هذا
في اسناده رجل مجهول ، فان ابا داود رواه عن محمد بن كثير عن
سفيان عن ابي اسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر ومثل هذا لا تقوم
به حجة . (١)

(٢) وأجاب الجمهور عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي استدل به الاحناف
الذي جاء فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الثمار حتى يبدو
فلاحها) الحديث قالوا : ان هذا الحديث عام واصله في البيع قبل
بدو الفلاح . وأنه لا يجوز قبل ذلك ، وليس في المسلم فيه لان المسلم
لا يجوز في شيء ممين . لما روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث
عبد الله بن سلام في قصة اسلام زيد بن سحنه انه قال لرسول الله صلى
الله عليه وسلم هل لك ان تبينني تمرا معلوما الى اجل معلوم من حائض
بنى فلان قال : (لا أبيعك من حائض مسمى بل أبيعك
او سقاسما الى اجل مسمى . (٢)

(٣) وأجابوا عن ما أخرجه البخاري عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما انه
(نصح هذا الحديث فهو وخاص فيمن أسلم في ثمرة نخل بعينه ، فان أكثر
العلماء يعممون المسلم الحال في بستان معين لانه غرر ، او يحصل
على ما قرب أجله او على الحال . قال : الحافظ ابن حجر (وحديث
ابن عمر ان صح فمحمول على المسلم الحال عند من يقول به او ما قرب أجله) (٣)

(٤) وأجاب الجمهور عن دليل الاحناف الذي قالوا فيه : انه يحتمل موت البائع
(المسلم اليه) فيحل المسلم بموته ، فلا يوجد المسلم فيه ، بأنه لو اعتبر
هذا الاحتمال كان الاجل في المسلم مجهولا ، لاحتمال الموت فيلزم

(١) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٨

(٢) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٣

(٣) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٣

منه بطلان كل سلم ، وكذلك البيع بثمان مؤجل بل الاصل عدم تفسير ما كان عند المقد ومقاء الانسان الى حين التسليم ، فان وقع الموت وقفت التركة الى اiban حلول المسلم فيه ، فان الموت لا يفسد البيع .

(٥) وأجاب الجمهور عن قولهم انه معدوم عند العقد فيمتنع في المدموم كبيع الغائب على الصفة اذا كان معدوماً - بأن الحاجة تدعو الى المدموم في السلم اذا لا يحصل مقصود الشارع من الفرق في السلم الا مع المدموم ، والا فالموجود يباع بأكثر من ثمن السلم ولا يلزم من ارتكاب الفرر للحاجة ارتكابه لغیر الحاجة ، كما في بيع الغائب ، اذا لا ضرورة تدعو الى ادعاء وجوده بل نجعله سلماً . فقياس ببيع السلم على بيع الغائب قياس مع الفارق فلا يصح .

(٦) وعن قولهم اذا كان معدوماً قبل الاجل ، وجب ان يكون معدوماً عنده ، عملاً بالاستصحاب ، فيكون غرراً فيمتنع اجماعاً . اجاب الجمهور بأن الاستصحاب معارض بالفالب فان الغالب وجود الاعيان في ابانها .

(٧) وعن قولهم المدموم ابلغ في الجهالة من المجهول الموجود ، لان المجهول الموجود له ثبوت من بعض الوجوه ، بخلاف المدموم فانه نفى محض ، وبيع المجهول الموجود باطل قطعياً . فيبطل بطريق الاولى ببيع المدموم . اجاب الجمهور بأن المالية منضبطة مع المدموم وهي مقصود عقود التهمة ، بخلاف الجهالة ، وقالوا انما ذكرتم منقوض بالاجازة فهي تمنعها الجهالة دون المدموم .

(٨) وعن دليل الحنفية القائل بأن ابتداء المقود أكد من نهايتها . بأن مبدأ السلم ههنا قد وجدت به شروط كثيرة لم توجد في نهايته قبل قبض رأس المال فكان أكد ولا يلزم من ذلك ان يكون كل شرط في الانتهاء يكون شرطاً في الابتداء بل اللازم أن يكون المبدأ اوكد بأي طريق

كان وانما يتحقق الاشتراط اذا ما وجد سببه وههنا سبب اشتراط الوجود
 في نهاية المقد؛ هو التمكن من التسليم وذلك لا داعى اليه في الابتداء
 فلا حاجة الى اشتراط الوجود فيه حيث لا موجب له .

” الترجيح ”

==

والنظر في ادلة الفريقين النقلية والمقلية يترجح عندى ما ذهب اليه الجمهور
 وذلك لقوة دليلهم ، وضمف دليل المشترطين لصحة السلم ، وجود المسلم فيه من
 حين المقد الى حين المحل ، والنظر فيما قاله الخصوم ومناقشتهم تبين ضعفهم
 وانها لا تصلح دليلا لمدعاهم فالرأى هو ما قاله الجمهور وهو أنه لا يشترط أن يكون
 المسلم فيه عام الوجود عند المحل لقوة دليلهم نقلا وعقلا .

من شروط المسلم فيه :

بيان مكان الايقاء :

كثيرا ما يكون المسلم فيه من الاشياء التى تحتاج الى مؤونة فى النقل • ولهذا بينت الشريعة الاسلامية فى احكام معاملاتها ما لكل من المتبايعين من حقوق وما عليه من واجبات دفعا للمنازعة • فاذا كان له حمل ومؤونة ولم يكن مكان المقد صالحا للتسليم فقد ^{انفق} الكل على ان بيان مكان الايقاء شوطا ما اذا كان مكان المقد صالحا للتسليم فقد اختلف الفقهاء فى شرطية بيان الايقاء •

فذهب المالكية وبعض اصحاب الشافعى (١) وابو يوسف ومحمد بن الحسن صاحبى حنيفة • كما هو المذهب عند الحنابلة الى انه لا يشترط ذكر مكان الايقاء • وان موضع المقد يكون مكانا للايقاء •

وذهب الامام ابو حنيفة وبعض الشافعية الى انه يشترط لصحة السلم ذكر مكان الايقاء • فان لم يشترطاه فسد المقد •

واليك الادلة على ما ذهب اليه كل فريق : —

استدل القائلون بعدم شرطية ذكر مكان تسليم المسلم فيه بما يأتى :

- (١) بما رواه الجماعة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنة والعنتين • فقال : (من اسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) (٢)

وجه الدلالة :

ان النبى (ص) فى هذين الحديثين يحدد بيان الشروط التى تصحح

- (١) المتفق على الموطأ ج ٤ ص ٣٩٩ كشف القناع ج ٣ ص ٣٦ بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢١٣ فتح القدير ج ٥ ص ٣٤٠ ٤ ٣٤١ مكنى المحتاج ج ٢ ص ١٠٤
(٢) متفق الاخبار مع شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٥

عقد السلم ولم يذكر مكان الايقاف منها • ولو كان شرطاً للذكره لان تأخير
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فعدم ذكره دل على عدم اشتراطه •

(٢) بما رواه الحاكم وابن حبان والبيهقي (١) من حديث عهد الله بن سلام
في قصة اسلام زيد بن سمينة انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
(هل لك ان تبيعني تمرا مملوفا الى أجل معلوم من حائط بيني فلان ؟)
قال لا أبيعك من حائط مسمى • بل أبيعك أوسقا مسماة الى أجل مسمى •

وجه الدلالة :

في هذا الحديث لم يذكر مكان الايقاف ولو كان شرطاً للذكره صلى الله عليه
وسلم •

ثانياً : من الموقوف :

- (١) تسليم المبيع في مكان عقد البيع المطلق متعين • فكذلك تسليم المسلم فيه
في مكان عقد السلم لان السلم نوع من البيع •
- (٢) الاتفاق على وجوب تسليم رأس المال في مجلس المقعد • فكذا يجب
تسليم المسلم فيه في موضع المقعد لان كلا من البديلين قد أوجب المقعد
تسليمه فتجب المساواة بينهما •
- (٣) الاتفاق على ان المقرض والفاسد والمتلف يجب عليه ان يسلم ما اقترضه
وما اغتصبه وما اتلفه في المكان الذي وقع فيه هذا القرض والغصب والاتلاف

لصدور سببه فيه فيلحق بهذه الامور المسلم فيه فيجب تسليمه في المكان
الذي عقد فيه لحصول سببه فيه أيضا •

واستدل أبو حنيفة ومن معه بما يلي :

قالوا انما يتمين مكان المقعد موصفا للتسليم اذا كان المقعد موجبا لـه
في الحال ، كما في البيع المطلق ، ونظرا لمشروعية الاجل في السلم لم يكن عقد
السلم من المقعد التي توجب التسليم في الحال ، فلا يتمين موصفا اذا للتسليم
واذا لم يتمين موضع العقد وجهل مكان الايقاع ادى ذلك الى المنازعة لتفاوت الاغراض
فيما يراد من الامكنة في ذلك ، لان هذا يطلب التسليم في المكان القريب له ، وذاك
يطلب في غيره فمنعنا للمنازعة التي تنشأ عن جهالة موضع التسليم يشترط لصحة المقعد
تعيين مكان للايقاع •

مناقشة الجمهور :

لدليل أبي حنيفة ومن معه قالوا : اذا قلنا ان مكان عقد السلم يتمين
مكانا للايقاع ، فلا يكون هناك جهالة ، تفضي الى المنازعة والخصومة فيصح
السلم لان سبب وجوب الايقاع هو المقعد والمقعد وجد في هذا المكان ، فيتمين
مكان المقعد ان لم ينص على غيره وذلك لا يفضي الى الجهالة ولا الى النزاع •

مناقشة أبي حنيفة ومن معه لادلة الجمهور :

(١) قالوا : ان عقد السلم وجد مطلقا عن تعيين مكان للايقاع ، فلا يتمين
مكان عقد السلم مكانا للايقاع والدليل على ان المقعد وجد مطلقا عن تعيين
مكان : الحقيقة والحكم •

اما الحقيقة : فأنه لم يوجد ذكر مكان الايقاع في عقد السلم نصا • فالقول

بتممين مكان العقد شرعا من غير تممين الماقدين تقييدا لمطلق • وهو لا يجوز
الا بدليل واما الحكم : فان الماقدين في السلم نوعينا مكانا آخر جـ
ولو كان تممين مكان العقد من البقتضيات شرعا لكان تممين مكان آخر تقييدا
لمقتضى العقد • وانه يعتبر في حكم الشرع • فينبغي ان لا يجوز •

(٢) اما عن حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن سلام في قصة اسلام زيد بن
سمنة فقالوا عدم ذكره في الحديثين لا يدل على عدم الاشتراط الا لـ
يستفردا كل الشروط لان من الشروط المتفق عليها • خلوه من خيـ
الشرط ولم يذكره •

(٣) قولكم كل عقد اوجب التسليم تمين مكانه للايقاء • ممنوع • بل انما يتممين
مكان العقد للايقاء اذا كان العقد موجبا للتسليم في الحال كما في بيع
الاعيان وليس عقد السلم كذلك اذ لم يكن موجبا للتسليم في الحال فافترق
الفرع عن اصله • فامتنع اللاحق

(٤) قياسكم للمسلم فيه على رأس المال قياس مع الفارق • لان رأس المال بدل
يجب تعجيله وقبضه في المجلس • والمسلم بدل يجب تأخيره عن المجلس
فافترقا •

(٥) قياسكم المسلم فيه على القرض والغصب والاختلاف قياس مع الفارق • لان كسلا
من القرض والغصب والاستهلاك موجب للتسليم في الحال لتبرئة الذمة وليس
هذا حاصل في السلم لانه مؤجل •

الترجيح

=====

من الاستمرار للاقوال الماضية وأدلة كل منهم ومناقشتها اتضح لي ان مذهب
الجمهور اولى بالرجحان وانه لا يشترط ذكر مكان الايقاء اذا كان مكان عقد السلم
صالحا للتسليم • لان مكان عقد السلم هو مكان الالتزام من الجانبين فيتممين مكان
العقد مكانا للايقاء لكل من المتماقدين • وعقد السلم عقد تقدم فيه الثمن وتأخر

الضمن وقانون الالتزامات الشرعية يوجب ان يكون مكان تسليم رأس المال هو مكان تسليم المسلم فيه الا اذا اشترط غير ذلك والله اعلم بالصواب .

اما اذا لم يكن للمسلم فيه حمل وموئنه لا يحتاج فيه الى بيان مكان الايفاء .
بالاجماع لانه لا تختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه وقيل انه يوفيه في اى مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال . (١)

من شروط المسلم فيه " المبيع "

=====

" التمين "

أي أن يكون مما يتمين بالتمين ، كالمكيل والموزون والمذروع والمعدود
وان كان غير ذلك كالدراهم والدنانير فقد اختلف العلماء فيها •

فقال المالكية والشافعية والظاهرية والصحيح من مذهب الحنابلة إلى القول
بصحّة السلم في الدراهم والدنانير •

دليل الجمهور :

- (١) استدلوا بالقياس " أن كل ما يثبت في الذمة ثمنا يثبت في الذمة مسلما فيه
كالثياب والطعام فكما أن الثياب والطعام يثبتان في
الذمة مسلما فيه فكذا الدراهم والدنانير
- (٢) ثبت في الذمة صداقا فثبت سلما كالمروني •
- (٣) لا ربا بين المروني والدنانير والدراهم من حيث التفاضل • ولا النساء لعدم
التجانس • فصح جمل الدراهم والدنانير مسلما فيها •
- (٤) قالوا أن الدنانير والدراهم موزونه فصح السلم فيها لأنه صلى الله عليه وسلم
قال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (١) رواه
الجماعة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما •

" توجيه الدليل "

=====

- وهذا عام يدخل فيه الدراهم والدنانير • يؤيد ذلك •
- (١) قال ابن قدامة ما نصه (أن الإمام مالكا والشافعي يجيزان أن تكون الدراهم
والدنانير مسلما فيها وإن أبا حنيفة يمنع ذلك) (٢)

(١) منتقى الأخبار مع نبيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٥

(٢) المقنى ج ٤ ص ٢٦٧

- (٢) وقال الشيرازى ما نصه "يجوز السلم فى كل ما يجوز بيعه وتضبط صفاته كالاثمان". (١)
- (٣) وقال الباجى مسأله "يجوز السلم فى الدنانير والدرهم خلافا لابي حنيفة". (٢)
- (٤) وقال ابن حزم "والسلم جائز فى الدنانير والدرهم واذا اسلم فيهما عرضا لانهما وزن معلوم فهو حلال بنص كلامه (ص)، اما الاحناف والامام احمد فى رواية عنه فيذهبون الى القول بعدم صحة السلم فى الدرهم والدنانير".

دليلهم :

بان شرط جواز السلم أن يكون المسلم فيه مبيعا أى مضمنا ، والنقود اثمان فلا يتأتى ان يكون مسلما فيها والا لما امكن التمييز بين الاثمان ومضمناتها فيختلط الامر فى التعامل ولهذا وجب ان ما يثبت فى الذمة ثمنا وهو الدرهم والدنانير لا يكون مضمنا فلا يصح ان يكون مسلما فيه .

قال كمال الدين بن الهمام ما نصه "اما الدرهم والدنانير فان اسلم فيها درهم ودنانير فالاتفاق انه باطل ، وان اسلم غيرها من المروض ككر حنطة او ثوب فى عشرة دراهم او دنانير فلا يصح سلما بالاتفاق ، لان المسلم فيه لا بد ان يكون مضمنا والنقود اثمان فلا تكون مسلما فيها". (٣)

مناقشة الجمهور لرأى الحنفية :

ناقش الجمهور رأى الحنفية بما حاصله ، لو باع درهم بدنانير فان هذا البيع صحيح حتى عند الحنفية مع ان أحد البدلين الذى هو ثمن قد وقع مضمنا وعلى هذا فقد تأتى ان يكون الثمن مضمنا ، مع صحة التعامل به فبطل استدلال الحنفية القائل "بان ما يثبت فى الذمة ثمنا لا يكون مضمنا" لنقضه بالصورة المتقدمة .

(١)

المهذب ج ١ ص ٢٩٧
(٢) المنتقى من إسطمق ج ٢ ص ٢٩٤
(٣) المحلى ج ١ ص ٥٦
(٤) فتح القدير ج ٥ ص ٢٥٥

وقد رد الحنفية على هذا الاعتراض بقولهم :

ان كون الثمن مثناً في باب الصرف لا يضر ولا يتدح في الدليل لانه نشأ من
 ضرورة الاحتياج الى مبادلة الاثمان بالاثمان التي هي الصرف ، وهذه الضرورة لا يتأتى
 دفعها الا هكذا، ولا شك ان ما جاء للضرورة يقدر بقدرها ولا يمدوها الى غيرها .

”الترجيح“
 =====

والذي يظهر لي ان مذهب الجمهور هو الاولى بالرححان لدلالة الحديث
 (من اسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم .

شرط رأس المال

” قبض رأس المال في مجلس المقعد قبل الافتراق ”

=====

اختلفت كلمة الفقهاء في شرطية قبض رأس المال في المجلس قبل التفرق . (١)
فذهب جمهور الملما منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد إلى
تحتم قبض رأس المال في المجلس فإذا تفرقا قبل قبض رأس المال فسد المقعد
ولم يصح وذهب الإمام مالك إلى جواز تأخير القبض بيوم أو يومين أو ثلاثة ولو بشرط
على رأى بعض المالكية خلافا لجمهورهم القائلين بجواز التأخير بغير شرط ولكن
من المذهبين أدلته على ما ذهب إليه . (أما إذا زاد التأخير عن ثلاث فيفسد
المقعد اتفاقا قل التأخير أو كثر) . (٢)

- (١) عدم قبض رأس المال في المجلس قبل الافتراق يؤدي إلى محرم شرعا وهو بيع الكالئ بالكالئ وما يؤول إلى المحرم شرعا يمتنع شرعا فيجب القبض في مجلس المقعد . لان الشريعة الممحة تدعو إلى التودد واصلاح ذات البين واشتغال الذمة من الجانبين يؤدى إلى الشقاق والمشاحنه فمنع الشارع ما يؤدى إلى ذلك وهو بيع الدين بالدين .
- (٢) مأخذ هذا المقعد دليل على هذا الشرط لان القصد من لفظ (تسليم وسلف) الوارد في هذا المقعد هو التقديم والتسليف وذلك يقتضى تسليم رأس المال والاضاعة الحكمة من ذلك ولا يصحح للتسمية فائدة .
- (٣) ان في عقد السلم غررا بتأخير المسلم فيه . فلا يضم إليه غرر بتأخير تسليم رأس المال .

(١) المفتى ج ٤ ص ٣٢٨ بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٠٢ حاشية الدسوقي ج ٣ ص ١٩٥ بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٨ مفتى المجلد ج ٢ ص ١٠٢

(٢) حاشية الدسوقي ج ٣ ص ١٧٦

(٤) سد حاجة المسلم اليه بتسليم رأس المال قورا حتى لا يفوت الفرض فلو لم يقبض لما افاد المقد فائدته

أدلة الامام مالك :

- (١) الاحاديث الواردة في السلم الدالة على مشروعيتها وبيان شروطه لم تنص على ان تمجيل رأس المال في المجلس شرط • فدل ذلك على عدم اشتراط قبض رأس المال في المجلس •
- (٢) ان المانع من جواز تأخير قبض رأس المال ، هو مخافة ان يؤدى ذلك الى بيع دين بدين وحيث لم يشترط تأخير القبض في مجلس المقد لا يكون بيع دين بدين فصحا سلما •
- (٣) استدلال بالقياس وهو ان تأخير قبض رأس المال الى آخر المجلس غير مفسد للمقد ، فكذلك تأخيرها الى يومين او ثلاثة ، لان هذا التأخير لا يخرج المقد عن كونه سلما ، اذ ان ما قارب الشئ يمطى حكمه • (١)

مناقشة الجمهور لادلة الامام مالك :

- (١) قوله النصوص الدالة على مشروعيتها لم تذكره شرطا فدل هذا على عدم شوطيته •
 - يجاب عنه بأن عدم ذكره لا يدل على عدم شوطيته ، اذ قد يترك بيانه للمعرف ، على انا لا نسلم انه غير مذكور في الحديث ، بل هو مذكور في الحديث القائل " من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم " •
 - ولهذا قال الشافعي فيما رواه البيهقي • ان قول النبي صلى الله عليه وسلم " من أسلف فليسلف الخ " • كانه قال فليمط لانه لا يقع اسم التسليف فيه حتى يمطيه ما سلف قبل ان يفارق من سلف فدل هذا النص على شرطيته فكان
- شرطا •

(٢) وقول الامام مالك ان بيع السلم اذا تأخر فيه قبض رأس المال الى ثلاثة بغير شرط لا يكون بيع دين بدين ، وفهم ذلك انه اذا أخر الى الثلاثة بشرط يكون بيع دين بدين ، وقد أجزت السلم مع شرط تأخير قبض رأس المال " وهذا تناقض " .

(٣) قياسه التأخير الى ثلاثة أيام على التأخير الى آخر المجلس قياس مــــــــــــــــع الفارق ، لان الصرف يقضى بأن المقبوض في المجلس يسمى ممجلا ، ولا يقضى بذلك فيما أخر الى ثلاثة أيام وذلك فسد قياسه . (١)

الرأى : وهو محجوج بما تقدم بيانه في احتجاج الجمهور المانع من تأخيره عــــــــــــــــن مجلس العقد فيثبت ان مذهب الجمهور هو الرجوع .

" مسائل متفرعة "

=====

(١) علمنا ما تقدم أن قبض رأس المال جميعه شرط في صحة عقد السلم فاذا لم يتحقق قبض الكل بطل عقد السلم لعقد شرطه وحكى ذلك عن شبرمة والشورى . (٢)

(٢) يرى البعض ان السلم فيما تقابضه جائز وفيما بقى باطل ، لانهما لو تقابضا الجميع لصح وان لم يتقابضه بطل ، فينبغى ان يصح فيما قبض ويبطل فيما لم يقبض ولا خيار ، لان تفرقهما يمد قبض البعض يعتبر رضا منهما فيسقط خيارهما ، وهذا يقتضيه مذهب الشافعى . هذا فيما اذا اسلم على شىء في الذمة .

أما اذا أسلم على ثمن معين وقبضه المسلم اليه فوجد بمضه زيوفا بطل العقد في هذه الصورة لان العقد وقع على جيد وغير جيد والمفسررض ان الثمن كله جيد .

(١) المفتى ج ٤ ص ٣٢٨

(٢) المفتى للحنبلة ج ٤ ص ٣٢٨ بتصرف

وقد يقول قائل لم يبطل العقد مع امكان احضار الجيد بدل الزيف
 في مجلس العقد، نقول ان العقد وقع على معين فلا يصح بالبدل ،
 اما اذا اسلم على ثمن غير معين في الذمة فقبض المسلم اليه الثمن فوجد
 بمضه زيوفا لا يبطل العقد لان الثمن غير معين بل هو في الذمة فيمكن
 رد بدل الزيف في مجلس العقد فيصح * وان كان الرد بعد التفريق
 اختلفت الروايات في هذا .

فراى يقول بطلان العقد لعدم وجود القبض في مجلس العقد وراى يقول
 بعدم البطلان اذا قبله الجيد بدل الردى * في مجلس الرد فاعتبر
 مجلس الرد كأنه مجلس العقد .
 قال في المغنى ما نصه . (١)

(وقد نص الامام أحمد في رواية ابن منصور اذا اسلم ثلاثمائة درهم ففسس
 اصناف شتى : مائة في حنطة ، مائة في شمير ومائة في شئ آخر
 فخرج فيها زيف رد على الاصناف الثلاثة على كل صنف بقدر ما وجد
 من الزيف وصح العقد في الباقي بحصته من الثمن) .

وقال الشريف أبو جعفر فيمن أسلم ألفا الى رجل فقبضه نصفه واحاله
 بنصفه او كان له دين على المسلم اليه بقدر نصفه فحسب عليه من الالف
 فانه يصح السلم في النصف المقبوض ، ويبطل في الباقي ، فأبطل
 السلم فيما لم يقبض وصححه فيما قبض . وحكى عن ابي حنيفة انه قال :
 يبطل في الحوالة في الكل . هـ (لانه فقد شرطه وهو قبض الكل ففسس
 مجلس العقد) .

(٣) والرأى الثالث يتفق مع الثاني في بطلان السلم فيما لم يقبض ويختلف ففسس
 المقبوض على روايتين . (٤)

(١) المغنى للحنابلة ج ٤ ص ٣٢٨

(٢) “ “ “ “ بتصرف .

أ - باطل على قول من يرى ان تفريق الصفقة يبطل للعقد •

ب - صحيح عند من يرى عدم البطلان بالتفريق •

حكم ما لو قبض الثمن ثم وجده ممينا :

قال في المفتى (وان قبض الثمن فوجده رد يثا فرده • والتمن معين بطـ

العقد برده • ويستدان عقدا آخران أحبا • (١)

وان كان في الذمة فله ابداله في المجلس ولا يبطل العقد برده • لان العقد

انما وقع على ثمن سليم فاذا دفع اليه ما ليس بسليم كان له المطالبة بالسليم • ولا يؤثر

قبض المعيب في العقد • وان تفرقا ثم علم عيبه فرده ففيه وجهان •

أحد هما : يبطل العقد برده لوقوع القبض بعد التفرق • ولا يجوز ذلك في السلم •

والثاني : لا يبطل لان القبض الاول كان صحيحا • بدليل ما لو امسكه ولم يرده •

وهذا يدل عن المقبوض • وهذا قول ابي يوسف ومحمد • وهو أحد قولي

الشافعي واختيار المزني لكن من شرطه •

ان يقبض البذل في مجلس الرد • فان تفرقا عن مجلس الرد قبل قبض

البذل لم يصح وجها واحدا لخلو العقد عن قبض الثمن بعد تفرقهما • وان وجد بعض

الثمن رد يثا فرده • فملى المردود التفصيل الذي ذكرناه • وهل يصح في غير الردى •

اذا قلنا بفساده في الردى • على وجهين بنا • على تفريق الصفقة •

خروج الثمن مستحقا :

قال في المفتى (٢) (واذا خرج الثمن مستحقا وكان ممينا لم يصح العقد

قال الامام أحمد : اذا خرجت الدراهم مسروقة فليس بينهما بيع • وذلك لان الثمن

اذا كان ممينا فقد اشترى بممين مال غيره بخير اذنه • وان كان غير معين فليس

المطالبة ببذله في المجلس • وان قبضه ثم تفرقا بطل العقد • لان المقبوض لا يصلح

عوضا فقد تفرقا قبل أخذ الثمن الا على الرواية التي تقول : بصحة تصرف الفضولي • وان وجد

(١) المفتى للحنابلة ج ٤ ص ٣٢٩

(٢) “ “ “ “ “ “

بعضه مستحقاً • بطل في ذلك البعض وفي الباقي وجهان بناءً على تفريق الصفة •
 وإن كان له في ذمة رجل ديناً فجمعه سلماً في طعام إلى أجل لم يصح
 قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من احتفظ عنه من أهل العلم منهم مالك والأوزاعي
 والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي • وعن ابن عمر أنه قال لا يصح
 ذلك وذلك لأن المسلم فيه دين • فإذا جمل الثمن ديناً كان بيع دين بدين ولا يصح •

” الامور التي يجرى فيها السلم ”

=====

” السلم في الحيوان ”

السلم في الحيوان مما اختلفت فيه وجهات النظر بين العلماء فمنهم

من جواز السلم فيه ومنهم من منع *

فذهب الى جواز السلم في الحيوان المالكية والشافعية ، الا ان المالكية

يشترطون لجواز السلم في الحيوان اختلاف المنافع في الجنس الواحد عند السلم فيه (١)

وذهب الاحناف (٢) والظاهرية والثوري الى ان السلم في الحيوان لا يجوز

مطلقا روى ذلك عن عمر وحذيفة وسميد بن جبير وعن أحمد روايتان كالمذهبيين * (٣)

أدلة الجمهور على جواز السلم في الحيوان :

(١) بما رواه أحمد وأبو داود والدارقطني بمناه عن عبد الله بن عمرو قال :

أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابعت جيشا على ابل كانت عندي ،

قال فحملت الناس عليها حتى نفذت الابل ، وبقيت بقية من الناس ، قال :

فقلت يا رسول الله الابل قد نفذت ، وقد بقيت بقية من الناس ، لا ظهر

لهم ، فقال لي : اسع علينا ابلا بقلاص من ابل الصدقة الى محلها ،

حتى تنفذ هذا البعث ، قال : وكنت ابتاع البعير بقلوصين وثلاث قلائص

من ابل الصدقة الى محلها حتى نفذت ذلك البعث ، فلما جاءت ابل

الصدقة اداها رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٤)

(١) المنتقى على الموطأ ج ٤ ص ٢٩٣ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٠١ ، حاشية

الدسوقي ج ٣ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، منتقى المنايع ١١/٢ ، البسيط ١٨/٤

(٢) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٢ المجلد ج ١٠ ص ٤٥

(٣) المفتي ج ٤ ص ٣٠٨

(٤) منتقى الأخبار ج ١ ص ٣٠٨ ، زيل الأوطار ج ١ ص ٣٠٨

وجه الدلالة من الحديث :

لأن عبد الله بن عمرو لما أخذ البعير بالبعيزين وأقره الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك كان قبله هذا جائزا ، والرسول صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بما هو جائز ، وقد تضمن هذا كله أن الحيوان مما يشترط في الذمة فيصح أن يكون مسلما فيه ، وليس هذا العمل قرضا لأنه لا يجوز التفاضل فيه .

(٢) واستدلوا بما رواه الجماعة إلا البخاري عن أبي رافع رضي الله عنه قال استلف النبي صلى الله عليه وسلم بكرا ، فجاءته أهل الصدقة فأمر فـسـي أن اقضى الرجل بكوه ، فقلت اني لم أجده في الأبل إلا جملا خيـاـرا رباعيا ، فقال اعطه آياه ان من خير الناس أحسنهم قضاء . (١)

وجه الدلالة من الحديث :

إن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما استسأ ، البعير أصبحت ذمته مشفوا بـرد مثله ، وحيث ثبت أن الذمة يصح أن تشغل بالحيوان كان ذلك دليلا على أن الذمة يثبت في الذمة دينا عند المقابلة فيجوز السلم فيه لذلك أنه لا فارق بين القـيـم والمسلم .

(٣) اثران أحدهما من رواية مالك في الموطأ والشافعي في مسنده لملي أبي طالب كرم الله وجهه (أنه باع جملا يد في عصفيرا بعشرين بعيرا الذم أجل . (٢))

وجه الدلالة :

إن عليا رضي الله عنه باع جملا بعشرين بعيرا إلى أجل مسمى وهذا يدل على ثبوت الحيوان في الذمة موصولا في البيع والسلم نوع من أنواع البيع فيجوز السلم في الحيوان .

(١) متبقي الأخبار مع شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٩٥

(٢) الموطأ مع شرحه تنوير الحوالك ج ٢ ص ٦٩ / الام للشافعي ج ٣ ص ١٠٣

نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣١ .

والثاني ما رواه الشافعي ومالك والبيهقي عن نافع ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما اشترى راحلة بأربعة ابعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالريذة . (١)

وجه الدلالة :

دل هذا الحديث على ثبوت الحيوان موصوفاً في الذمة في البيع فيؤخذ منه جواز السلم في الحيوان وثبوته موصوفاً في الذمة ، لانه نوع من انواع البيع .
ومن المقول :

(١) ان الشرع قد حكم بأن الحيوان يثبت في الذمة لانه قد حكم بوجوب الفسرة في الجنين ومائة من الابل في الدية ، اذ هذا الحكم الصادر من الشارع قد تضمن ان كليهما مما يثبت في الذمة فيصح ان يسلم فيه .

(٢) استيضاف بنى (٢) اسرائيل للبقره فوصفها الله تعالى لهم فعلموها بالوصف

وجه الدلالة :

ان الله تعالى لما وصفها لهم وعرفوها بالوصف دل هذا على ان وصف الحيوان مما يضبطه ويمكن تمريره به ، ولما لم يكن مانع من جواز السلم فيه الا خوف الجهالة للتفاوت الكثير وقد ثبت بهذا الدليل ان الجهالة منفية فلم يبق مانع من جوازه بعد فيصح وبالجمله فالحيوان مما يمكن ان يضبط بالصفة فيثبت في الذمة وكل ما ثبت في الذمة يجوز السلم فيه .

(٣) يؤيد أن الحيوان يضبط بالوصف ويصح به معلوما ان الشرع قد صحح الدعوى بالحيوان الموصوف كما صحح الشهادة به ، اذ من شرط الدعوى والشهادة به ، كون كل من المدعى والمشهد به معلوما ، فيدل ذلك على ان الوصف

• مما يصير الحيوان مضبوطاً •

(١) الام للشافعي ج ٣ ص ١٠٣ الموطأ مع شرحه تنوير الحوالك ج ٢ ص ٦٩

السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٢

(٢) سورة البقرة آية رقم (٧١)

واذا صح ان الحيوان مما يثبت في الذمة ، وكون الوصف ، مما يضبطه ويرفع
الجهالة عنه ، فقد توفرت فيه شروط صحة السلم ، فيصح السلم فيه جائزا ،
ولا مانع من الجواز الا خوف الجهالة الفاحشة وقد زال هذا الخوف وحل محله
الامن بوصفه بما فيه من اوصاف ، وهذا الذي يصيره معلوما ويجعله بمسند
بيان جنسه ونوعه وصفته متفاوتا ^{فأما} يسيرا ، لا يعتبره الشارع ولا ينظر اليه
وقد وقع الاجماع على عدم اعتباره لانه لو اعتبره لما جاز سلم اصلا ان كل غائب
مهما بولغ في تعريفه الى النهاية لا بد من وجود تفاوت بينه وبين المرئى . فان
بين جيد وجيد من الحنطة مثلا ، تفاوتا لا يخفى وان صدق اسم الجودة
على كل منهما وكذبا يوجد التفاوت بين قوتين من نوع واحد فصار الحيوان —
كالثياب والمكيل والوزن فوجب الحكم بجواز السلم فيه لان كلا من الحيوان
والثياب قد اصبحت ذكر اوصافه رافعة للجهالة الفاحشة المانعة من جـواز
السلم فيه .

أدله المانعين :

(١) استدلوا بما اخرجهم ^{الحاكم} والدارقطني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن السلف في الحيوان) قال الحاكم
حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . (١)

وجه الدلالة :

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السلف في الحيوان والنهي يقتضى
التحريم فدل على عدم جواز السلم فيه .

(٢) ما رواه الطبراني في الكبير والاسنود عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) (٢)

(١) المستدرک فی ٢ ص ٥٧

(٢) مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٠٥

وما رواه الطبراني في الكبير ايضا عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى

صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) (١)

وما رواه عبد الله بن احمد عن جابر بن سمرة قال (نهى رسول الله صلى

الله عليه وسلم (عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)

وما رواه الخمسة عن الحسن عن سمرة ان النبى صلى الله عليه وسلم (نهى

عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) وقال الترمذى حديث سمرة حسن صحيح

وسماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال على بن المدنى وغيره .

وجه الدلالة :

ان هذه الاحاديث نهت عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة والنهى يقتضى

التحريم والسلم نوع من انواع البيع فلا يجوز فى الحيوان .

واستدلوا ايضا بما اثر عن أبى حنيفة عن حماد بن أبى سلمة عن ابراهيم

النخعى قال : دفع عبد الله بن سمود الى زيد بن خويلد البكرى مالا

مضاربة فاسلم زيد الى عتريس بن عرقوب الشيبانى فى قلائص ، فلما حلت أخذ

بعضا وثقى بعض فاعسر عتريس ، وبلغه ان المال لمبد الله بن مسعود

فأتاه يسترفقه فقال عبد الله أفمل زيد ؟ فقال : نعم ، فأرسل عبد الله

أرد ما اخذت وخذ رأس مالك ولا تسلم ما لنا فى شىء من الحيوان .

وما روى عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه انه قال ، ان من الربا ابوابا

لا تخفى وان منهما السلم فى السن . (٢)

وجه الدلالة فيها : ان اثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد جعل السلم

فى الحيوان ربا والمقد الذى يكون فيه الربا يكون فاسدا ، أما اثر ابن

مسعود فهو نص فى المطلوب .

(١) بلوغ المرام ص ١٢١ ، تحفة الاحوذى ج ٤ ص ٤٣٦

(٢) السنن الكبرى للبيهقى ج ٦ ص ٢٣

وما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه كان لا يرى باسا بالسلم فى كل
 شئ الى أجل مسمى ما خلا الحيوان ، وروى عنه انه كره السلف فى الحيوان (١)
 وما أخرجه عبد الرازق من طريق ابن المسيب عن على رضى الله عنه (انه
 كره بميرا بيميرين نسيئة) (٢)

وعقلا قالوا ان الحيوان تتفاوت أحاده تتفاوتا فاحشا بحيث لا يمكن ضبطه
 ضبطا يرفع ذلك التفاوت عنه ، فان المبدئين المتساويين سنا ولونا وجنسا
 يكون بينهما من التفاوت فى حسن الشيم ونيل الاخلاق وفهم المقاصد
 ما يصير أحدهما بأضمار قيمة الآخر وكذا سائر الحيوان يختلف اختلافًا
 يورث الى اختلاف المآل فيؤدى السلم فيه الى النزاع الممنوع شرعًا
 ولهذا لا يجوز السلم فيه .

مناقشة الحنفية ومن معهم لادلة الجمهور :

(١) ان حديث عبد الله بن عمرو ، فى ابل الصدقة ضعيف مضطرب . فقد
 قال فيه ابن القطان هذا حديث ضعيف مضطرب الاسناد . فرواه حماد بن
 سلمه عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن حبيب عن مسلم بن جبير عن ابي
 سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو بن الماص ورواه جرير بن حازم عن
 ابن اسحاق فاسقط يزيد بن ابي حبيب وقدم ابا سفيان على مسلم بن جبير .
 ذكر هذه الرواية الدارقطنى .

ورواه عفان عن حماد بن سلمه فقال فيه : عن ابن اسحاق عن يزيد بن
 ابي حبيب عن مسلم عن ابي سفيان عن عمرو بن حريش .
 ورواه عبد الأعلى عن ابن اسحاق عن ابي سفيان عن مسلم بن كثير عن عمرو
 بن حريش فذكره ، ورواه عن عبد الأعلى . ابو بكر بن ابي شيبة فأسقط
 يزيد بن ابي حبيب وقدم ابا سفيان كما فعل جرير بن حازم . الا انه

(١) السنن الكبرى للبيهقى ج ٦ ص ٢٢

(٢) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣١

قال في مسلم بن جبير سلم بن كثير ومع هذا الاضطراب فمحمود بن حريش مجهول الحال ومسلم بن جبير لم أجد له ذكرا ولا أعلمه في غير هذا الاسناد وأبو سفيان فيه نظر . (١)

وقالوا ان هذا الحديث في اسناده محمد بن اسحاق وفيه مقال فقد قال مالك : انه دجال من الدجاجلة وقال الدارقطني لا يحتج به . (٢)

(٢) اجابوا عن حديث ابي رافع في استلاف البكر معارض بأحاديث النهي عن السلف في الحيوان الدالة على المنع من جواز العلم فيه ، وهي مقدمة عليها لانها محرمة والمحرم مقدم على المبيح ، على ان قصاره جواز قرى الحيوان ولئن جاز لم يجز قياس المسلم عليه او ليس في المقيس عليه من المشاحة والمقايمة في المقيس . (٣)

ومنها اجاب بعضهم بأن حديث ابي رافع منسوخ بحديث الحسن عن سمرة (٤) ومنها اجاب لبعضهم بأن حديث ابي رافع فمل وحديث ابن عباس وما في معناه قول ، والقول مقدم على الفمل (٥) لان الفمل يحتمل الخصوصية بخلاف القول لانه تشريع عام (حديث ابن عباس هو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته) .

(٣) واجابوا عن اثر على رضى الله عنه بأن هذا الاثر فيه انقطاع بين الحسن وعلى وأصله من طريق الحسن بن محمد بن على عن على رضى الله عنهم . وايضا فقد روى عن على ما يعارض هذا وهو ما أخرجه عبد الرازق من طريق ابن المسيب عنه انه كره بيعا بيميرين نسيته . (٦)

-
- (١) نصب الراية ج ٤ ص ٤٧ فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٢٢٨
 (٢) عون المعبود ج ٩ ص ٢٠٨ تهذيب التهذيب (٩) ج ٤١ ص ٤١ ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٦٩
 (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٩
 (٤) سبل السلام ج ٣ ص ١١
 (٥) البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠٣
 (٦) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣١ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ٣٣

(٤) واجابوا عن روايه ابن عمر رضى الله عنهما من انه اشترى راحلة بأرمصة

أبهره ، بأن هذا معارض بما روى عنه عبد الرازق وابن ابى شيبة أنه

سئل عن بغير يبيعيرين فكرهه ، وأيضاً فهو مخالف لما رواه عن النبى

صلى الله عليه وسلم (انه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) روله الطبرانى في الكبير

(٥) واجابوا عن حكم الشارع بالفترة فى الجنين ومائة من الابل فى الديه حيث

يفيد ثبوت الحيوان فى الذمه انما يكون ذلك فيما لم يكن مقابلاً بمـ

كلهم ودل الخلع لا ارتفاع المشاحة فيه ، وجريان العرف والمادة بالتساهل

فى مثل ذلك بخلاف ما اذا كان مقابلاً بمال حيث يكون مثار المنازعة والمشاحة

فيمتنع . (١)

٦ - واجابوا عن قولهم ان بنى اسرائيل استوصفوا البقرة الخ فانما ذكر الله

لهم اوصافاً ظاهرة هى فى المعنى شروط فى الاجزاء عنه ، لا للضبط

لقطع المنازعة ، وما هنا الفرض فى بيان الاوصاف قطع المنازعة ، ووصف

الحيوان مهما بولغ فيه لا يقطع النزاع لوجود التفاوت . (٢)

٧ - واما استدلالهم بقياس السلم فى الحيوان على السلم فى الثياب فقياس

مع الفارق لان الثياب قلما تتفاوت ، اذ النسيج فى الثوبين على منوال واحد

فاذا اتحد الصانع والالة اتحد المصنوع ولا تتفاوت فيه المالية الا يسيراً ولا

يحتسب ذلك القدر فهو ملفى .

مناقشة الجمهور لادلة الحنفية :

(١) اجابوا عن حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى صلى

الله عليه وسلم (نهى عن الملق فى الحيوان) بأن فى اسناده اسحاق

بن ابراهيم بن جوثى وهو روى الحديث .

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٠

(٢) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٩

- قال عنه ابن حبان : مفكر الحديث جدا يأتي عن الثقات بالموضوعات
لا يحل كتب حديثه الا على جهة التمجيد . (١)
- وأجابوا عنه بأن قالوا : انه مرسل قال الحافظ ابن حجر : (رجاله
ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله . فرجح البخارى وغير واحد ارساله) (٢)
- (٢) وأجابوا عن حديث ابن عمر رضى الله عنهما : ان النبي صلى الله عليه وسلم
(نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) بأن فيه محمد بن دينار ضعفه
ابن معين فلا يمارى ما هو اقوى منه مثل حديث ابن رافع السابق . (٣)
- (٣) وأجابوا عن حديث جابر بن سمرة رضى الله عنه بأن فيه ابو عمرو المقبرى
متكلم فيه . (٤)
- (٤) وأجابوا عن حديث الحسن بن سمرة رضى الله عنهما بأنه مختلف فى
سماع الحسن من سمرة وقال الشافعى هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم . (٥)
- (٥) وأجابوا عن ما ورد عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما من انه دفع
ما لا مضاره الى زيد ابن خويلد البكرى . الخ بأن فيه انقطاع بين ابراهيم
التخفى وعبد الله بن مسعود فانه انما يروى عنه بواسطه علقمة او الاسود . (٦)
- (٦) وأجابوا عن ما روى عن عمر رضى الله عنه بأنه ان صح ذلك فهو محمول على
انهم يشترطون من ضربا فحل بهن فلان وهو لا يجوز . (٧)

-
- (١) نصب الراية ج ٤ ص ٤٦ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ٣٣
(٢) فتح البارى ج ٤ ص ٤١٩
(٣) نصب الراية ج ٤ ص ٤٨ ، مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٠٥
(٤) مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٠٥
(٥) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣١
(٦) نصب الراية ج ٤ ص ٤٦
(٧) الصغرى ج ٤ ص ٢٤٩

(٧) وأجابوا عن ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه ان كره السلف فى الحيوان بأنه انما كره ابن مسعود السلف فى الحيوان ، لانهم اشترطوا نتاج فعل معلوم . (١)

(٨) واجابوا بالمنع عن فحش التفاوت بعد الاوصاف المذكورة فى الحيوان ولو سلم بقاؤه فانه لا يضر لان ذلك باعتبار الباطن ولا يلزم المسلم اليه ان يدفع اكثر مما تتضمنه الاوصاف الظاهرة ، فاذا انطبقت على ما يؤدى به المسلم اليه حكم على رب السلم بقبوله سواء كان التفاوت بحسب الباطن قليلا او كثيرا لان المقود عليه ليس الا الموصوف بها وقد الغى الشارع غيرها فلا يحتبر .

" الترجيح "

=====

وبعد سبر ادلة المجيزين والمأنمين اتضح لى التمازى الظاهر فى

الاحاديث التى استدلت بها الطرفان .

وتحقيقا لمعرفة الراجح من ادلة الفريقين يجب اتباع قواعد الاصول نرى ان ادلة المجيزين كحديث ابى رافع مثلا تنبئ به ونرى ادلة المأنمين كحديث ابن عباس فى النهى عن السلف فى الحيوان تمنحه وقواعد الاصول تقضى بتقديم المحرم على المبيح عند الجهل بالتاريخ .

وعليه يكون القول بمنع السلم فى الحيوان ارجح واولى بالقبول، هذا على

افتراض تساوى ادلة الطرفين .

وفى هذا يقول الشوكاتى (٢) لا شك ان احاديث النهى وان كان كل واحد منها لا يخلو مقال ، لكنها ثبتت من طرق ثلاثة من الصحابة ، سمره ، وجابر بن سمره ، وابن عباس ومعضها يقوى بعضها ، فهي ارجح من حديث واحد خال من المقال

(١) المبنى ص ٢٤٩

(٢) نيل الموطأ ص ١٧٤

وهو حديث عبد الله بن عمرو لا سيما وقد صحح الترمذى وابن الجارود حديث
 سمره فان ذلك مرجح آخر ، أضف الى ذلك ان الحيوان لا يمكن ضبطه بذكر
 صفاته لانه يختلف اختلافا متباينا لان له اوصافا ظاهرة وأوصافا باطنة فحسب الصفات
 الظاهرة لا يستلزم ضبط الصفات الخفية وهذا ملموس بالتجارب فالانسان الذى عنده
 فرسان متقاربان فى الصفات الظاهرة كالسمنه والنظاره فلا بد أن يكون بينهما اختلاف
 فى السبق والاصاله وأداب السير والطاعة للقائد وهذه امور خفية يعرفها المدرس
 للخيول لذلك فانى ارى عدم جواز السلم فى الحيوان علما • انه قد ذهب بعض
 العلماء ومنهم الشافعى (١) الى الجمع بين الاحاديث تلك وقالوا : المراد من
 احاديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئه • ان يكون الحيوان نسيئه من
 الطرفين • لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمله النسيئه من طرف • واذا كانت
 النسيئه من الطرفين فهى بيع الكالى^{بالله} (الدين بالدين) وهو لا يصح عند الجميع
 والله اعلم •

(١) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٣٢ • عون الممبوع ج ٩ ص ٢٠٨

(السلم في الثياب)

=====

في معرض حد يثنا في الشروط تبين لنا ان السلم يجوز في كل مكيل وموزون
ومذروع ومعدود ومتقارب والثياب م يذرع ولذلك اجهاز الجمهور السلم فيها ولم
يخالف الا الظاهرية والامام احمد في روايه عنه .

واشترط الجمهور ان تضبط صفاتها ، ككتان او قطن ، والبلد ، والطول ،
والمرض والصفافه والرقه ، والغلظ ، والدقة والنمومة والخشونة ، ولا يذكر الوزن .
فان ذكره لم يصح لتمذر الجمع بين صفاته المشترطه . (١) ، الا ان الاحناف
قالوا اذا كان السلم فيه ثوب حرير فانه لا بد من اشتراط وزنه لاني قيمة الحرير تختلف
 باختلاف الوزن وينبغي ان يشترط الطول والمعرض مع الوزن ايضا ، لان المسلم اليه
رما يأتي وقت حلول الاجل يقطع الحرير بذلك الوزن ، ونحن نعلم يقينا انه لم
يود به قطع الحرير . فملى هذا لا بد من الوزن في الحرير مكلا لباقي الصفات
عند الحنفية . (٢)

قال السرخسي ما نصه (ولا بأس بالسلم في الثياب كلها بعد ان يشترط
ضربا معلوما وطولا رهضا ، بذراع معلوم ، واجلا وصفة معلومة ، لان مقدار المالية
يذكر هذه الاوصاف يصير معلوم عادة ، والتفاوت الذي يقع بعد هذا يسير
واليسير من التفاوت غير معتبر) (٣)

ودليل الظاهرية قد سبق ذكره في الشروط ولكن لا مانع من ذكره فهم يرون
الاقتصار على مورد النص ، والنص لم يذكر الا الوزن والكيل وما عداه لا يجوز
السلم فيه والرد عليهم ميسور وهو ان ورود النص في المكيل والموزون لا يدل على
عدم جوازه في غيرهما اذ ورودهما فيه انما هو لفلبة التحامل بهما في ذلك الوقت
وهو يوحى بجواز السلم في المذروع والمعدود والمتقارب لانه ما يمكن ضبط صفاته
ومصرفه قدره كالمكيل والموزون .

(١) المفنى ج ٤ ص ٣١٥ المنتقى على الموطأ ج ٤ ص ٢٩٦ مفنى المحتاج ج ٢

ص ١١٢ البدائع ج ٥ ص ٢٠٨ فتح القدير ج ٥ ص ٣٥٣ المحلى ج ١٠ ص ٤٥

(٢) البسوط للسرخس ج ١٢ ص ١٣٤ (٣) المبسوط ج ١٢ ص ١٣٣

وروى البخارى عن ابن عباس قال قدم النبی صلى الله عليه وسلم المدينة
وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال من أسلف في شيء فني كيل
معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم . (١)

فكلمة شيء في الحديث تشمل المكيل والموزون وغيرهما مما ينضبط بالوصف
وتنتفى عنه الجهالة والفرر والله اعلم .

(السلم في الخبز)

=====

اختلف الفقهاء رحمهم الله في السلم في الخبز . (٢)

(١) فيرى المالكية والحنابلة ومضى الشافعية وأبو يوسف من الاحناف الى جواز
السلم في الخبز .

(٢) ويرى أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والكوفي وأكثر الشافعية الى عدم جواز
السلم في الخبز .

استدل المجيزون :

(١) بالمصوم في قوله تعالى " احل الله البيع " (٢) والسلم في الخبز نوع من
انواع البيع فتشمله الآية .

(٢) وقالوا ان عمل النار في الخبز معلوم بالعادة ممكن ضبطه بالنشافة والرطوبة
فصح السلم فيه كالمجفف بالشمس .

(٣) بما رواه الجماعة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من
أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم . (٤)

(١) بصريح فتح الباري ج ٤ ص ٤٢٩

(٢) المفتي ج ٤ ص ٢٠٦ المدونة ج ٤ ص ١٠٨ مواهب الجليل ج ٤ ص ٣٨
البدائع ج ٥ ص ٢٠٩ مفتي المحتاج ج ٢ ص ١١٠ نهاية المحتاج ج ٤ ص ١٩٢

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٧٥

(٤) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٥

وجه الدلالة من الحديث :

افاد اباحة السلم في كل موزون فيشمل الخبز لانه موزون • أما القائلون بعدم جوازهم اكثر الشافعية وابو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن والكرخي ودليلهم (١) قالوا ان عمل النار يختلف • فيتفاوت الخبز في نضجه • فيؤدي الى عدم الانضباط • فتظهر الجهالة المؤدية الى المنازعة • وما شأنه ذلك لا يجوز •

” الترجيح ” ====

وأرى عدم جواز السلم في الخبز لان عمل النار ليس له ضابط فيختلف تبعا له الخبز في النضج فتظهر المنازعة بين المسلم والمسلم اليه والشرعية الفراء تحرم ذلك التنازع •

أما الاستدلال بالاية فيظهر لي انه في غير مكانه لان الاية عامة فـ في كل بيع لا تنطبق اليه الجهالة اما البيوع التي فيها غرر او يخشى ان تسوء الى الفرر فلا تشملها الاية •

أما الحديث فالاستدلال في مكانه وان الخبز موزون ولكن هناك مانع من جوازه وهو عدم الانضباط واختلافه في النضج لان النار تختلف فيختلف النضج تبعا لها ويختلف الثمن تبعا للنضج اضع الى ذلك الاختلاف في مهارة الخيازين كما ان الحاجة الى السلم في الخبز أقل من غيرها •

أما قياس السلم في الخبز على المجفف بالشمس فقياس مع الفارق لان هذا من عمل الله بواسطة الشمس ومتقارب ولا تفاوت بينه وذاك بفعل الآدمي بمرضه على النار والله اعلم •

« السلم في الرؤوس والاطراف والجلود »

=====

قال في المفنى ما نصه (فأما السلم في الرؤوس والاطراف فيخرج في صحة السلم فيها الخلاف الذى ذكرناه ، وللشافعى فيها قولان ايضا كالروايتين .

احدهما :

يجوز وهو قول مالك والاوزاعى وابى ثور لانه لحم فيه عظم يجوز شراؤه

فجاز السلم فيه كبقية اللحم .

والاخر لا يجوز . وهو قول ابى حنيفة لان اكثره المظام والمشافى واللحم فيه قليل وليس بموزون بخلاف اللحم . فان كان مطبوخا او مشويا فقال الشافعى : لا يصح السلم فيه . وهو قياس قول القاضى ، لانه يتناثر ويختلف ، وعلى قول غير القاضى من اصحابنا : حكم ما مسته النار من ذلك حكم غيره ، وبه قال مالك والاوزاعى وابى ثور والمقد يقتضيه سليما من التاثر والمادة فى طبخه تتفاوت فاشبهه غيره وشافعى الجلود من الخلاف مثل ما فى الرؤوس والاطراف . وقال الشافعى : لا يصح السلم فيها لانها تختلف فالهراشوخين قوى ، والصدر شخين رخو والبطن رقيق ضميمف والظهر اقوى فيحتاج الى وصف كل موضع منه ولا يمكن ذرعه لاختلاف اطرافه ورد عليه ان التفاوت فى ذلك معلوم فلم يمنع صحة السلم فيه كالحيوان فانه يشتمل على الرأس والجلد والاطراف واللحم والشحم وما فى البطن وكذلك الرأس يشتمل على لحم الخدين والاذنين والعينين ويختلف ذلك ولم يمنع صحة السلم فيه (١) هـ

" حكم بيع المسلم فيه قبل قبضه "

=====

ذهب الاحناف والشافعية واحمد في روايه عليها اكثر اصحابه وهى المذهب

الى عدم جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه مطلقا •

قال المرغيناني ما نصه " ولا يجوز التصرف في رأس مال المسلم والمسلم فيه قبل

القبض ، ثم قال في الهداية " اما الاول فلما فيه من تفويت القبض المستحق بالمقد

وأما الثانى فلان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز " هـ (١)

قال ابن قدامة " اما بيع المسلم فيه قبل قبضه فلا نظم في تحريمه خلافا " (٢)

وقال النووي " ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض عنه " أ • هـ (٣)

أما الامام مالك فيرى جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه اذا لم يكن طعاما •

قال المواقي ما نصه " ومن المدونه قال مالك كل ما ابتاعته او أسلمت فيه

عدا الطعام والشراب من سائر المرضى على عدد او كيل او وزن ، فجائز بيع ذلك كله

قبل قبضه وقبل أجله من غير بائعك بمثل رأس مالك او اقل او اكثر نقدا ، او بما شئت

من الاثمان الا ان تبينه مثل صنفه فلا خير فيه " ١ هـ (٤)

وقد عقب شيخ الاسلام ابن تيميه عليه رحمه الله على كلام ابن قدامة السابق

فقال ما نصه " وأما ما ذكره الشيخ ابو محمد في مفتيه لما ذكر قول الخرقي " ويبيع

المسلم فيه من بائعه او غيره قبل قبضه فاسد قال ابو محمد : بيع المسلم قبل قبضه لا يعلم

في تحريمه خلاف - فقال رحمة الله بحسب ما علمه : والا فذهب مالك انه يجوز بيعه من

غير المستلف ، كما يجوز عنده بيع سائر الديون من غير من هو عليه ، وهذا ايضا

احدى الروايتين عن احمد ، نص عليه في مواضع بيع الدين من غير من هو عليه ،

كما نص على بيع دين السلم ممن هو عليه ، وكلاهما منصوص عن احمد في أجوبة كثيرة من

(١) الهداية مع فتح القدير ج ٥ ص ٣٤٥

(٢) المغنى للحنابلة ج ٤ ص ٣٣٤

(٣) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٧٠

(٤) التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٤ ص ٥٤٢

أجوبته ، وان كان ذلك ليس في كتب كثير من متأخري أصحابه وهذا القول أصح
وهو قياس أصول أحمد وذلك لأن دين السلم مبيع وقد تنازع العلماء في جـواز
بيع المبيع قبل قبضه * ١ هـ (١)

دليل الجمهور :

- استدل الجمهور لمذهبيهم وهو عدم جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه بما يلي :
- (١) ما رواه أبو داود وابن ماجه عن أبي سميد الخدري رضي الله عنه قال /
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أكل في شيء فلا يصرفه إلى غيره * (٢)
وهي والله نهيه صلى الله عليه وسلم عن صرف المسلم فيه إلى غيره ، وهو يشمل النهي
عن بيعه قبل قبضه * .
 - (٢) ما رواه أحمد ومسلم عن جابر رضي الله عنه قال قال : رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا أتممت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه * .
 - (٣) ما رواه أحمد ومسلم أيضا عن أبي هريره قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى ، ولمسلم ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال : من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله * .
 - (٤) ما رواه أحمد عن حكيم ابن حزام رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله انى
اشترى بيوعا فيها يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال : اذا اشتريت شيئا
فلا تبعه حتى تقبضه * .
 - (٥) ما رواه أبو داود والدارقطني عن زيد ابن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى ان تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم * (٣)

(١) فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ج ٢٩ ص ٥٠٦
(٢) عون المعبود ج ٩ ص ٣٥٣ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٦٦
(٣) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ١٢٨

(٦) ما رواه الجماعة الا الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر رضى الله عنهم :
قال كانوا يبتاعون الطعام جزافا باعلى السوق . فنهاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يبيعه حتى ينقلوه .

التوجيه :

هذه الاحاديث السابقة ان اختلفت عباراتها الا انها تتفق فى الدلول
وهو عدم بيع المبيع (المسلم فيه) قبل قبضه وحيازته لاحتمال هلاكه قبل قبضه فيمضى
ذلك الى فسخ البيع .

والمعقول :

(٧) انه مبيع لم يدخل فى ضمانه فلم يجز بيعه كالطعام قبل قبضه وكذا لك التولية
والاشراك .

واستدل المجيزون :

وهم الامام مالك والامام احمد فى رواية عنه .
(١) ما رواه الخمسة عن ابن عمر رضى الله عنهما قال اتيت النبى صلى الله عليه
عليه وسلم فقلت انى ابيع الابل فى البقيع فأبيع بالدنانير واخذ الدراهم
وابيع بالدراهم وأخذ الدنانير فقال لا بأس ان تأخذ بمصريهما . ما لم
تفترقا (١) وبينكما شئ " وفى لفظ لبعضهم ابيع بالدنانير واخذ مكانهما
الورق ، وابع بالورق واخذ مكانها الدنانير (١)

(١) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ١٧٦ .

توجيه الدليل ! ان هذا الحديث نص على جواز بيع الثمن الذي في الذمة قبل قبضه
فيقاس عليه بيع المسلم فيه قبل قبضه في الجواز لعدم الفارق بينهما .

(٢) ما رواه البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كنا مع النبي صلى
الله عليه وسلم في سفره وكنت على بكر صعب لعمره فكان يخاليني فيتقدم
امام القوم فيزجره عمر يهرده ثم يتقدم فيزجره عمر يهرده فقال : النبي صلى
الله عليه وسلم لعمر بعينه ، قال هو لك يا رسول الله قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعينه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم هو لك يا عبد الله ابن عمر تصنع به ما شئت . (١)

وجه الدلالة :

تصرف النبي صلى الله عليه وسلم في البيع قبل قبضه بالهبة دليل على الجواز
ولو كان غير جائز لما وهبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر والسلم
نوع من انواع البيع فيجوز التصرف فيه قبل قبضه .

(٣) قياس بيع المسلم فيه قبل قبضه على نفوذ العتق في المبد قبل القبض : (٢)

وقد ناقش الامام مالك ادلة الجمهور القائلين بمنع بيع المسلم فيه قبل قبضه
بما يلي :

اولا : قالوا عن حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه وهو قوله صلى الله
عليه وسلم (من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية عليه رحمة الله واما احتجاج من منع بيع دين
السلم بقوله وذكر الحديث السابق فعنه جوابان .

أ - ان الحديث ضعيف .

(١) فتح البارى ج ٤ ص ٣٣٤ .

(٢) التهذيب مع عون المعبود ج ٩ ص ٣٨٥ .

ب- ان المراد به ان لا يجعل السلف سلما في شيء آخر . فيكون معناه
النهي عن بيعه بشئ معين الى اجل وهو من جنس بيع الدين بالدين
ولهذا قال (لا يصرفه الى غيره) اي لا يصرف المسلم فيه الى مسلم فيه آخره
ومن اعتاضه عنه بغيره قابضا للمعوض لم يكن قد جعله سلما في غيره اهـ (١)

ثانيا : جاء في نيل الاوطار ان هذا الحديث ضعيف ، لان في اسناده عطية
بن سعد الوقي قال المنذرى لا يحتج بحديثه . (٢)

ثالثا : اجابوا بالتعميم والاطلاق في حديثي حكيم ابن حزام الذي قال فيه الرسول
صلى الله عليه وسلم (اذا اشترت شيئا فلا تبقيه حتى تقبضه) وحديث
زيد بن ثابت الذي جاء فيه ان الرسول صلى الله عليه وسلم (نهى ان تباع
السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم) وان الاحاديث التي
ذكر فيها الطمام مقيدة للمعوم والاطلاق فتحمل على الطمام جمعها
بين الاحاديث (٣) .

ويقولون بأن حديث حكيم بن حزام في اسناده العللاء بن خالد الواسطي
قد ضعفه بعضهم . (٤)

ويقولون بان حديث يزيد بن ثابت في اسناده محمد بن اسحاق فيه مقال حيث

(١) فتاوى شيخ الاسلام ج ٢٩ ص ١٧٥

(٢) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٧

(٣) التهذيب مع عون الممبوع ج ٩ ص ٣٨٣ نيل الاوطار ج ٥ ص ١٧٩

(٤) نيل الاوطار ج ٥ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

قال فيه مالك دجال من الدجالسة • (١)

مناقشة الجمهور للإمام مالك ومن معه :

(١) قالوا بوجود فرق بين الثمن الذى فى الذمه والمبيع وهو
ان الثمن مستقر فى الذمة لا يتصور تلفه بخلاف المسلم فيه
فانه عرضه للتلف وانفساخ العقد فيبطل القياس الذى
استدلوا به فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما الذى
قال فيه (انى ابيع الابل بالبيع الخ • ٨٨

(٢) اجابوا عن حديث ابن عمر رضى الله عنهما الذى قال
فيه كما مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر الخ ان
تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم هذا كان بالهبة
وليس بالمعاضة وقرئ بين التصرف بالمبيع بالبيع، والتصرف
فى الهبة، فالتصرف بالهبة اخراج عن ملكه لا تنال فيه
ضمانات • ولا يكون التصرف بها عرضة لربح مالم يضمن •
واجابوا ايضا بعدم التسليم بأن الرمول تصرف فى البعير قبل قبضه
- بل القبض حاصل حيث خلى عمر بينه وبين البعير مع تميزه وتعيينه •
والتخليه فى مثل هذه كافي • ١٠

وقال الحافظ ابن حجر نقلا عن المحب الطبري قال : (قال المحب الطبري
يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ساقه بعد المقد ككنا ساقه اولا
وسوقه قبض له ، لان قبض كل شيء بحسه) (١)

(٤) واجابوا عن قولهم بالقياس ان بيع المسلم فيه قبضه على نفوذ المتيق قبض
القبض بالفروق بين المتيق وغيره ، لان الشارع جعل للمتيق من القسوة
والسرايه والنفوذ ما لم يجمله لغيره ، حتى ادخل الشقص الذي للشريك
في ملك الممتق قهرا وهذا كاف في الفرق بينه وبين غيره .

الترجيح

====

والذي يظهر لي ان مذهب الجمهور اولى بالرجحان وهو ان بيع المسلم فيه
قبل قبضه لا يجوز لان المسلم كما مر معنا سابقا نوع من انواع البيع وقد ورد في البيع
احاديث كثيرة تحرم بيع المبيع قبل القبض والاستيفاء ومنها حديث ابن عباس رضي
الله عنهما الذي رواه الجماعة الا الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ممن
ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه) قال ابن عباس ولا احسب كل شيء الا مثله ومنها
ما رواه ابن ماجه والدارقطني عن جابر قال : فبي النبي صلى الله عليه وسلم عبي
بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ، والاحاديث في هذا
كثيرة والله اعلم .

(١) فتح الباري ج ٤ ص ٣٣٦
(٢) التهذيب مع عون المعبود ج ٩ ص ٣٨٥

” حكم أخذ الرهن بالمسلم فيه ”

=====

اختلف العلماء في ذلك

فذهب الجمهور إلى جواز أخذ الرهن في المسلم فيه في السفر وفي الحضر
 وذهب الإمام أحمد في روايه عنه اختارها الخرقى إلى عدم جواز أخذ الرهن بالدين
 المسلم فيه . (١)

وقال المرداوى أن هذه الروايه هي المذهب ، وهذا قال زفر في رواية
 عنه ، وذهب بعض الظاهرية إلى جواز أخذ الرهن بالدين المسلم فيه في السفر
 خاصة وأنه لا يجوز في الحضر ، وهذا القول منسوب لمجاهد ، وقال استدلسوا
 لما ذهبوا إليه بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل
 مسمى فاكتبوه) . إلى قوله تعالى (وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً
 فرهان مقبوضه) فظاهر هذا أن السفر هو محل جواز أخذ الرهن وشرطه إذا لم
 يوجد الكاتب وأنه لا يجوز أخذ الرهن في الحضر للاستغناء عن ذلك بالكتابة .

أما ابن حزم من الظاهرية فنقل بين اشتراط أخذ الرهن في الحضر وعدم
 اشتراطه ، فمنه إذا شرط وأجازه بغير شرط .

” الأدلة ”

=====

استدل الجمهور الذين يقولون بجواز أخذ الرهن بالمسلم فيه

١- بالكاتب :

قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى
 فاكتبوه - إلى قوله تعالى وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضه . (٢)

- (١) المشنى ج ٤ ص ٣٤٢ ، المحلى ج ٨ ص ٤٨٠ ، الانصاف ج ٥ ص ١٢٢١
 بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧٣ المبسوط ج ١٢ ص ١٥٢ بدائع الصنائع
 ج ٥ ص ٢١٦ المذهب ج ١ ص ٣٠٥
 (٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢ ، ٢٨٣

توجيه الدليل :

ان الدين عام في الاية كما قال القرطبي وقد اباح الله اخذ الرهن فـسـى
الدين فيدخل السلم في عمومـه ، لانه نوع من انواع الدين فيجوز اخذ الرهن بـسـه ،
وصا يؤيد ذلك :

ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال : اشهد ان السلف البضمون
الى اجل مسمى قد احله الله في كتابه واذن فيه ثم قرأ (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم
بدين الى اجل مسمى فاكتبوه) رواه البخارى تعليقا (١)
(٢) من السنة :

ما رواه احمد والبخارى والنسائى وابن ماجه عن انس رضى الله عنه قال :
رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعا عند يهودى بالمدينة ، وأخذ
منه شعيرا لاهله (٢) .

توجيه الدليل :

هذا الحديث دليل على جواز اخذ الرهن في البيع في الحضر الى اجل
واذا جاز اخذ الرهن في الحضر في البيع الى اجل فالسلم مثله في الجـواز
لانه نوع من انواع البيع .

(٣) ما رواه البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم . اشترى طماما من يهودى الى اجل ورهنه درعا من حد يـسـد
وفى لفظ توفى ودعه رهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير) ولا حـصـد
والنسائى وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس . (٢)

(١) فتح البارى ج ٤ ص ٤٣٣

(٢) منتقى الاخبار مع شرحه نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٦٣

(٣) " " " " " "

توجيه الدليل :

جواز اخذ الرهن في البيع الى أجل واذا جاز في البيع المؤجل فهو جائز في الدين المسلم فيه لانه نوع من انواع البيع الى أجل •

(٤) وما رواه البخاري عن الاعشى قال : تذاكرنا عند ابراهيم الرهن في السلف ، فقال : حدثني الاسود عن عائشة رضى الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما الى أجل معلوم وارتهن منه درهما من حديد (١) .

وجه الدلالة :

جواز الرهن في البيع الى أجل ، والسلم من انواعه فيجوز أخذ الرهن به كالبيع لعدم التفرقة بينهما •

عقلا :

وقالوا ان السلم احد نوى البيع فجاز اخذ الرهن بما في الذمة منه كبيع الاعيان لان السلم فيه دين حقيقة والرهن بالدين جائز •
دليل المانعين وهم الامام احمد في روايه اختارها التخرق وهى المذهب عند الحنابلة •

أولا من السنه :

(١) ما رواه الدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهما (من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضاءه) (٢)

(١) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٣

(٢) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٤

وجه الدلالة من الحديث :

نهى الرسول صلى الله عليه وسلم لرب المسلم ان يشترط على المسلم اليه غير قضاء المسلم فيه ؛ واشترط الرهن مئاف لئلا جاء في الحديث فيكون ممنوعا .

(٢) ما رواه ابو آدم له وابن ماجه عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره)

وجه الدلالة :

ان صاحب السلم اذا أخذ الرهن من المسلم اليه فانه لا يأمن هلاكه بعد وان اصابته آفة فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وهنا يصدق عليه انه صرفه الى غيره .

ونذلك لان صاحب السلم اذا أخذ رهنا بالمسلم فيه فهناك احتمالان :
أ - احتمال هلاكه في يده وهو مضمون عليه فيكون استيفاء بغير المسلم فيه .

ب - واذا عجز المسلم اليه عن التسليم انصرف الامر الى الرهن للاستيفاء فيكون صاحب المال مستوفيا حقه بغير ما أسلم فيه وهو باطل للحديث

المناقشة

=====

ناقش الجمهور القائلين بجواز أخذ الرهن في المسلم فيه في السفر والحضر

أدلة المانعني :

(١) أولا اجابوا عن حديث ابن عمر الذي رواه الدارقطني من اسلف في شيء فلا

يشترط على صاحبه غير قضاءه .

أ - بأن إسناده ضعيف ولا يمازى الأحاديث السابقة الصحيحة الدالة

على جواز أخذ الرهن في البيع .

ب - وعلى احتمال الصحة فهو محمول على شرط ينافي مقتضى المقد . (١)
 وشرط اخذ الرهن في الدين لا ينافي مقتضى المقد .

(٢) أجابوا عن حديث ابن سميد الخدرى بما يلى :

أ - ان المقصود من النهى هو البيع قبل القبض وهذا لا يجوز .
 ب - ان من أخذ رهنا بالمسلم فيه لا يقال انه باعه قبل قبضه لان الرهن ملك للراهن وليس للمرتهن ولو هلك الرهن بيد المرتهن كما تقولون فانه لا يكون مستبد لا لحقه من غير المسلم فيه ، بل انه يكون مستوفيا عين حقه لا مستبد لا .

ج - عين الرهن كما سبق لا تكون مملوكة للمرتهن ، وليس له حق التصرف فيها كما يتصرف الملاك فيما يملكون .

د - الحديث المذكور لم يخل من مقال لان من اسناده عطيه بن سعد الهوفى (٢)
 قال فيه المنذرى عطيه بن سعد لا يحتج بحديثه ، وقال الملقمى
 الحديث ضعيف

مناقشة الجمهور لدليل بعض الظاهرية :

(١) ان صحة الرهن وجرازه في الحضر مأخوذ من السنه وقد فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ومن ذلك حديث انس وحديث عائشه كما سبق .

(٢) واجابوا عن التقييد في السفر الوارد في الايه انه خرج مخرج الغالب فلامفهوم له دلالة الاحاديث السابقة على مشروعية الرهن في الحضر ، وذكر المفسر في الايه لانه مظنة فقد الكاتب فلا يحتاج الى الرهن غالبا الا فيه . (٤)

الترجيح

ويظهر لى ان قول الجمهور القائلين بجواز أخذ الرهن في المسلم فيه في الحضر والسفر اولى بالرجحان وذلك لقوة اوليتهم وضعف ادلة المانعين وعدم وضوحها في المدعى وحاجتها والله اعلم .

حكم أخذ الكفيل بالمسلم فيه

=====

الرهن والكفالة في السلم كل منهما عقد توثق يقصد منهما الحيلة والضمان فالرهن عقد عين والكفالة عقد ذمة وأرد قبل أن ادخل في صلب الموضوع أن ابين أن هذا الفصل له ارتباط بسابقه وهو حكم أخذ الرهن في المسلم فيه ، لأن المجيزين لأخذ الرهن في السلم فيه يجيزون أخذ الكفيل في المسلم فيه وهم الجمهور من الفقهاء وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي •

وقال أحمد في روايه عنه بجواز أخذ الكفيل في المسلم فيه وعليها بعض اصحابه وهذا القول قاله صاحبان محمد بن الحسن وأبو يوسف وزفر في روايه عنه • وقال الامام أحمد في روايه عنه بمدح جواز أخذ الكفيل بالدين المسلم فيه وعليها أكثر اصحابه وهي المذهب كما يقول المرداوي وبهذا قال زفر في روايته وهو اختيار الخرقى •

دليل الجمهور :

استدل الجمهور القائلين بجواز أخذ الكفيل في الدين المسلم فيه بما يلي (١)

أولا : بالكتاب :

قوله تعالى (قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم) (٢) والزعيم هو الكفيل •

وقد قال ابن عباس بذلك ، وأيد ذلك قول ابن كثير عند قوله تعالى وانا به زعيم بأن هذا من باب الضمان والكفالة فدللت الآية على ضمان ما في الذمه • (٣)

(١) المفتي ج ٤ ص ٤٠ بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢١٤ المبسوط ج ٢ ص ١٥٢

الانصاف ج ١ ص ١٢٢ بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٨ •

(٢) سورة يوسف رقم الآية ٢٢

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ج ١٢ ص ١٢ تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤٨٥

من السنة :

ما رواه الترمذى وابو داود عن ابى أمامه حيث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته عام حجة الوداع (المارية مؤداة — والزعيم غارم والد ين مقضى)

قال الترمذى حديث حسن •

توجيه الدليل :

انه صلى الله عليه وسلم ذكر الزعيم بلفظ العموم والاستفراق وهذا دليل على ان الكفالة فى عامة فى كل شىء من الديون ومن ضمن الديون دين المسلم فيه فيجوز أخذ الكفيل به • (١)

(٢) ما رواه احمد وابو داود والنسائى عن جابر رضى الله عنه قال توفى رجل موطأ ففسلناه وحنظله وكفناه ثم اتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا تصلى عليه ؟ فخطا خطى • ثم قال : اعليه دين ؟ فقلنا ديناران فانصرف فتعلمهما ابو قتاده فقلنا فقال ابو قتاده ؟ الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق الضريم ويرى • منهما الميت قال نعم فضلى عليه صححه ابن حبان والحاكم • (٢)

توجيه الدليل :

انه صلى الله عليه وسلم اجاز الكفالة عن الميت وصحح تحمل الحى لدينه وايافته عنه • فالكفالة عن الحى اولى بالجواز • لان فيها من مكارم الاخلاق والتوسع على المكفول وفتح ابواب العمد امامه واذا جازت الكفالة فى الدين وصح تحمله عن المكفول فدين المسلم دين حقيقه فتشمله ادله جواز الكفالة بعمومها •

(١) تحفه الاحوذى ج ٤ ص ٤٨ عون الممبوت ج ٩ ص ٤٧٨

(٢) بلوغ المرام ص ١٨٠

(٣) وما رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس انه كان لا يرى بأسا بالرهن والكفيل في السلم . (١)

بالمعقول :

ان دين السلم دين ثابت في الذمة جاز أخذ الرهن به فيجوز أخذ الكفيل به لما بين الرهن والكفالة من المشابهة وان كلا منهما يقصد منه مجسررد الاستيفاء عند تقدر ذلك من المسلم اليه فصح ضمانه كالأجره وضمن المبيع .
اما المأمون لأخذ الكفيل في الدين المسلم فيه وهم احمد في روايه أخذ بها اكثر اصحابه وهي المذهب عندهم وهي التي اختارها الخرقى وهذا قال زفر من الحنفية في روايه عنه .

ودليلهم ما يلي :

(١) ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره) (٢)

وجه الدلالة :

ان دين السلم دين ثابت في الذمة المسلم اليه واذا اخذ رب السلم به كفيلا فقد صرفه من ذمة المضمون الى ذمة الضامن وهذا لا يجوز .
(٢) ما رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما (من أسلف في شيء فسللا يشترط على صاحبه غير قضائه) (٣)

وجه الدلالة :

انه اذا اشترط رب السلم على المسلم اليه كفيلا بالدين المسلم فيه فقد اشترط غير قضاء دينه وهذا غير جائز لانه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث

(١) كنز العمال ج ٦ ص ١٣٥

(٢) منتقى الاخبار مع نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٥٧

(٣) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٤

(٣) وبما روى عن علي (أنه كره الرهن والكفيل في السلم) (١)

• الترجيح •

=====

والذي ظهر لي أن مذهب الجمهور أولى بالرجحان من غيرهم في جواز أخذ الرهن في الدين المسلم فيه لأن دين المسلم دين حقيقته ولأن أدلة الجمهور أقوى وأصح من أدلة المانعين لأن أدلتهم لا تخلو عن مقال لأن حديث أبي سعيد الخدري الذي استدلوا به قال عنه الجمهور أن الحديث المذكور لا يخلو عن مقال لأن في إسناده عطية بن سعيد الموصي لا يحتاج بحديثه قاله المنذري (٢) وقال الملقى (٣) الحديث ضعيف وأجابوا عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما بأن إسناده ضعيف (٤)

فلا يمازى الأحاديث الصحيحة المأهقة الدالة على المشروعية في الكفالة وقالوا إن هذا الحديث أيضا لو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى المقعد والكتالة بالدين المسلم فيه لا تنافي مقتضى المقعد *

وأجابوا عن ما روي عن علي وكراهيته للكفيل في السلم أنه مما روي باباحه ابن عباس رضي الله عنه لذلك وعدم كراهيته ولا الكفيل يقصد منه التبرؤ منه والاستيفاء عند تحذر ذلك من المسلم إليه والذي يستوفى من الكفيل كأنه مستوفى من المكفول عنه أي أنه لم يأخذ غير حقه والله اعلم *

-
- (١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ج ٦ ص ١٣٤
 (٢) عون المصنف ج ٩ ص ٣٥٧
 (٣) عون المصنف ج ٩ ص ٣٥٦
 (٤) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٤

* حكم الحوالة على المسلم فيه *

=====

يرى الامام ابو حنيفة وصاحبا وزفر في روايه وبعض الجنايله الى جواز الحوالة

على الدين المسلم فيه *

وكذلك ابن حزم الظاهري يرى الجواز واستثنى صورته وهي ما اذا كان

الحق الذي على المحيل من بيع - فلا تجوز الحوالة بهذا الحق على الدين المسلم

فيه *

أما الشافعية والمشهور من مذهب الجنايله فيقولون بمنع الحوالة على المسلم

فيه

أما الامام مالك فهو يفصل في الموضوع حيث قال : ان كان المسلم فيه

طعاما كان المحال به طعاما من سلم آخر فلا تجوز الحوالة ، والحالة هذه

بأحدهما على الآخر ، حلت الاجال او لم تحل ، او حل أحدهما ولم يحل

الآخر لانه يدخله بيع الطعام قبل ان يستوفى وهذا لا يجوز *

وأما اذا كان الدين المسلم فيه طعاما والمحال به طعام من غير مسلم

كقوله مثلا فتجوز الاحالة والحالة هذه على الدين المسلم فيه بشرط ان يكون الدينان

حاليين والا فلا تجوز الحوالة * (١)

الادلة

=====

دليل المسانعين للحوالة :

أ - ان الحوالة بيع ويبع المسلم فيه قبل قبضه لا يجوز ودليلهم الاحاديث

السابقة التي ورد فيها النهي عن بيع الطعام قبل قبضه وبيع المبيع

قبل قبضه *

(١) المفتي ج ٣٣٥ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٩ ، حاشية المسند و

ج ٢ ص ٢٨٠ المذهب ج ١ ص ٣٣٧ ، المبسوط ج ١٢ ص ١٥١ ، بدائع

المنافع ج ٥ ص ٢١٤ المحلى ج ٨ ص ٥١٧ ، ٥١٨ ، الانصاف ج ٥

ص ٢٢٥ كشف القناع ج ٣ ص ٣٠٦

ب- دين المسلم دين غير مستقر لكونه عرضة للفسخ بسبب انقطاع المسلم عنه

استدل المجيزون بما يلي :-

أ- ان الحوالة ليست بهيما بل هي عقد ارتفاق مستقل بنفسه غير محمول

على غيره فهي لا تعنى اكثر من مجرد استيفاء

ب- ان دين المسلم دين مضمون في الذمة كسائر الديون فجازت الحوالة

عليه

الترجيح :

والذي ظهر لي ان الراجح ما ذهب اليه القائلون بجواز الحوالة

على الدين المسلم فيه عند توفر شروطها لان دين المسلم دين ثابت

في الذمة ومعلوم بالصفة . والله اعلم

* الاقالة في السلم *

=====

فربما يتصل بالسلم ان الائمة قد اجازوا فيه الاقالة التي هي رفع العقد بتراضي المتعاقدين وذلك كأن يقول رب السلم للمسلم اليه اقلني من هذا التعاقد فيرضى المسلم اليه ويرد اليه رأس المال او يقول المسلم اليه لرب السلم اقلني مما تعاقدنا عليه فيرضى ويأخذ ماله فتخلو ذمة المسلم اليه من الدين •

وانما اجازوا ذلك استنادا الى النصوص الدالة على مشروعية الاقالة التي منها قوله صلى الله عليه وسلم (١) من اقال نادما اقال الله هزته يوم القيامة •

ونظرا لان الاقالة شرعت لمصلحة المتعاقدين دفعا للندم وخاصة عقد السلم فان اعتراض الندم فيه اكثر لانه بيع بأوكس الاثمان ، فكان ادعى الى مشروعيتها فيه •

قال ابن المنذر (٢) أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان الاقالة في جميع ما أسلم فيه جائزه لان الاقالة فسخ للعقد ورفع له من أصله وليست بيما •

ولم يشذ عن هذا الاجماع الا ابن حزم من الظاهرية (٣) فقد قال بعدم جوازها في السلم استنادا منه في ذلك الى انها بيع ما ليس عند الانسان ، وبيع ما لم يقبض فيه غرر وجهاله فيكون باطلا •

اذ أن رب السلم اذا اقال المسلم اليه من السلم فيه فقد باع اليه • والحال انه لم يقبضه منه فصدق عليه انه باع ما ليس عنده ، وما لم يقبضه ، ففسلا عن ان المسلم فيه دين في ذمة المسلم اليه ، والدین قبل قبضه يكون مجهولا فيبيحه يكون بيع المجهول ففيه غرر ، ولذلك كله يمنع •

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط

الشيخين ولم يخرجاه من صحيح الراية ج ٤ ص ٣٠

(٢) المصنف للحنبلة ج ٤ ص ٣٤٣

(٣) المحلى ج ٦ ص ٥

ولو قال قائل ان بيع الدين ممن هو عليه ليس بيع مجهول ولا غرر فيه اذ المدعى يعلم بما هو عليه من الدين الموصوف بالصفات الزافعة للجهالة لكان ذلك اقرب الى الصواب واما كون الاقالة بيع ما ليس عند البائع ، او بيع مال يقبض فعلى فرض تسليم ان الاقالة بيع فلتكن مستثناة من المنع لما فيها من المكارمة ، على ان لمائع ان يذهب الى ان الاقالة ليست بيعا وانما هي حل ورفع للمقد .

ولما كانت النصوص الدالة على مشروعية الاقالة عامه تشمل الاقالة فى الكل والاقالة فى البعض ، قال اكثر القائلين بجوازها فى السلم بمقتضى هذه النصوص فأجازوا الاقالة فى الكل والاقالة فى البعض ومن ذهب الى ذلك ابن عباس وعطاء وطاووس والثوري وابو حنيفة والشافعي واحمد .

ووجهوا ذلك بأن الاقالة معروف مندوب اليه والصرف الذى يجوز فى الجميع يجوز فى البعض . اذ لا فارق بين الحالتين . لان اعتراض التيمم المقتضى للاقالة قائم فى الحالين على السواء ولو كان رأس المال قد ملك فى يد المسلم اليه لانه ثمن والمسلم فيه مبيع ، وقيام الثمن ليس شرطا لصحة الاقالة انما الشرط قيام المبيع وقد وجد .

وخالف فى جواز الاقالة فى بعض (١) المسلم فيه من صاحبه ابن عمر ومن التابعين ابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن حبيب وربيعة والنخعي ، ومن الائمة ابن ابي ليلى واسحاق فقالوا بعدم جوازها فى البعض وهو روايه عن أحمد مستندين فى ذلك الى ان الاقالة اذا حصلت فى البعض بقى البعض الاخر بما يقابله من الثمن ومنفعة الجزء الذى حصلت الاقالة فيه فلم يجوز كما لو اشترط ذلك فى ابتداء المقد .

(١) المنى للحنبلي ج ٤ ص ٣٤٣

وللجمهور ان يردوا هذا الاحتجاج بأنه بعد كونه تحليليا في مقابلة
النصوص الدالة على مشروعية الاقالة مطلقا - مدفوع - بأن المنافع غير مدخول
على جملتها رأس مال سلم ، فلم تكن مقصودة في المقصد أصلا بدليل انهم
لو تقابلا في الكل لم يكن لرب السلم ان يطالب المسلم اليه بما اقتضى من منافع
فكان ذلك برهانا على انها ملغاة غير منظور اليها فلم تكن مما يقصد جملتها
حينئذ جزءا فما يقابله الباقي بعد الاقالة •

وهذا يظهر رجحان قول الجمهور وتمشيحه مع مقتضى الادلة الشرعية •

الختامية =====

- وفي ختام هذا البحث فقد توصلت الى النتائج التالية :
- (١) ان ابن المسيب من القائلين بالسلم وان الدعوى عدم قوله به لا دليل عليها بل ثبت انه قال به قال في المغنى مانعه (قال ابن المنذر ومن روينا عنه انه لا بأس بالسلم في الحيوان ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي ومجاهد والزهرى . الخ) .
- (٢) ان الخلاف في ميثوع عقد السلم هل هو على وفق القياس او خلافه خلاف لفظ لا ثمرة له ولا يترتب عليه آثار فقهية فهو مشروع بنسب الكتاب والسنة ودلالة الاجماع عليه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى يومنا .
- (٣) وعن انصاف السلم بلفظ البيع ام لا فعلى القول بأنه يجوز اطلاق لفظ البيع على السلم لا يجوز ان يتفرقا قبل تسليم رأس المال ففى المجلس وعلى القول بعدم صحة الاطلاق يكون بيعا باعتبار اللفظ وعليه يجوز ان يتفرقا قبل قبض رأس المال فى المجلس .

المراجع

- | | |
|--|---|
| <p>(١) القرآن الكريم :
*****</p> | |
| <p>(٢) كتب التفسير :</p> <p>تفسير ابن كثير</p> <p>لابي الفداء اسماعيل بن كثير / دار احياء
الكتب العربية</p> <p>تفسير القرطبي</p> <p>لابي عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي</p> <p>مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦ هـ *</p> | <p>(٣) كتب الحديث :</p> <p>بلوغ المرام</p> <p>تحفة الاحوذى</p> <p>تلخيص الجبير</p> <p>سبل السلام</p> <p>سنن البيهقي</p> <p>سنن ابن ماجه</p> <p>شرح النووي على مسلم</p> <p>شرح الترمذى</p> |
| <p>للحافظ احمد بن حجر المسقلاني / مطبعة
مصطفى محمد *</p> <p>لابي المولى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم
الباركفوري / مطبعة المدنى *</p> <p>لابي الفضل شهاب الدين احمد بن علي بن حجر
المسقلاني / مطبعة الشركة الفنية المتحدة</p> <p>محمد بن اسماعيل الصنعمانى المعروف بالامير /
مطبعة مصطفى البابي الحلبي *</p> <p>لابي بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي /
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد
الدكن الهند *</p> <p>محمد بن يزيد القزويني / دار احياء الكتب
العربية *</p> <p>لابي زكريا يحيى بن شرف المعروف بالنووى /
المطبعة المصرية *</p> <p>لابن المربى المالكي / المطبعة المصرية
بالازهر *</p> | |

شرح سنن ابن داود - لابی الطیب شمس	عون المعبود
الحق العظيم ابادى / مطبعة المجد *	
شرح صحيح البخارى - للحافظ ابن حجر	فتح البارى
المسقلانى / المطبعة السلفية *	
لعلاء الدين على المتقى بن حسام الدينى	كنز العمال فى سنن الاقوال
الهندي / مطبعة دائرة المعارف الهندية *	والافعال
للحافظ نور الدين على بن ابى بكر الهيثمى /	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
منشورات دار الكتب بيروت *	
لاى عبد الله محمد النيسابورى المعروف بالحاكم	المستدرک على الصحيحين
مطبعة النصر الحديثه بالرياض *	
جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى	نصب الرايه لاحاديث الهدايه
مطبعة دار المأمون *	
لاى الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجى	المنتقى شرح الموطأ
مطبعة السعاده بمصر *	
محمد بن على الشوكانى / مطبعة مصطفى البابى	منتقى الاخبار مع نيل الاوطار
الحلبى *	

(٤) كتب الفقهاء:

أ... كتيب الاجناب:

لعلاء الدين ابى بكر بن سعد الكاسانى	بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع
الحنفى / شركة المطبوعات العلميه بمصر *	
لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى / المطبعة	تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق
الكبرى الاميريه *	
لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن	فتح القدير
الهمام الحنفى / مطبعة مصطفى محمد بمصر *	
شمس الدين السرمسى / مطبعة السعاده *	المبسوط

ب. كتيب الباب الكبير:

بداية المجتهد ونهاية المقتصد

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي /
مطبعة مصطفى البابي الحلبي •

التاج والاكلیل

للمواق محمد بن يوسف العبدري المتوفى ٨١٢ هـ
مطابع دار الكتب لبنان •

حاشية المدوى على رسالة بن

على الصميد المدوى المالكى / مطبعة مصطفى
البابي الحلبي •

زيد القيروانى

لشمس الدين محمد بن عرفه الدسوقي / مطبعة
دار احياء الكتب المصرية

حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير

المدونه الكبرى رواية سحنون بن سميد عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك / مؤسسة
الحلبي وشركاه •

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

محمد بن عبد الرحمن الطرابلسى المعروف
بالخطاب / مطابع دار الكتب لبنان •

الفروق

لشهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجى
القرافى عام ٦٨٤ هـ طبع دار احياء الكتب المصرية

ج. فقه الشافعية:

الام

للإمام محمد بن إدريس الشافعى توفى عام ٢٠٤ هـ
بولاق وطبع شركة الطباعة الفنية عام ١٣٨١ هـ

فتح المميز مع المجمع للنووى

لابى القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى /
مطبعة التضامن الاخرى بمصر •

مفتى المحتاج

محمد الشربىنى الخطيب / مطبعة مصطفى
البابي الحلبي •

المهذب

لابى اسحاق ابراهيم بن على الشيرازى /
مطبعة عيسى البابي الحلبي •

كتب الحنابلة:

لملاء الدين ابي الحسن على بن سليمان
المرداوى / مطبعة السنه المحمديه بمصر
عام ١٣٧٥هـ ٠٧٦٠

الانصاف فى معرفة الراجح من
الخلاف

لابى العباس احمد ابن تيمه / مطبعة الحكومه
المصريه .

فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه

لابى عبد الله محمد بن مفلح عام ٧٦٣ / دار
مصر للطباعة ثانيه ١٣٧٩هـ .

الفرع

لمنصور بن يوسف البهونى / مطبعة النصر
الحديثه بالرياض .

كشاف القناع عن متن الاقناع

منشورات دار الكتب الاسلاميه دمشق .

مطالب اولى النهى

موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد
ابن محمد عام ٦٢٠هـ مطبعة الامام

الغنى لابن قدامه

كتب الظاهريه:

لابى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم
مطبعة دار الاتحاد العربى للطباعة .

المحلى لابن حزم

كتب الزيديه:

لاحد بن يحيى المرتضى / مطبعة السعاده
بمصر .

البحر الزخار

شرح مجموعه الفقه الكبير .

الروض النظر

الفقه المالكي:

لابى عبد الله محمد بن ابي بكر المصروف
بابن قيم الجوزيه / مطبعة السعاده بمصر
لعبد الرحمن الجزيرى / المطبعة الرابعه .

اعلام الموقعين عن رب العالمين

الفقه على المذاهب الاربعه

اصول الفقه:

لعلى بن محمد الامدى / دار الاتحاد
المرسى للطباعة •

الاحكام فى اصول الاحكام

كتب الرجال:

تهذيب التهذيب / ل احمد بن على بن حجر العسقلانى / مطبعة مجلس دائرة المعارف
المثمانية •

لابى عبد الله محمد بن احمد بن عثمان
الذهبي / دار احياء الكتب المرمية •

ميزان الاعتدال

المعاجم:

لمحب الدين محمد مرتضى الحسينى /
المطبعة الخيرية •

تاج المروس

لمجد الدين الفيروز آبادى / مطبعة
السماد • بمصر •

القاموس المحيط

لابى الفضل محمد بن مكرم بن منظور /
دار بيروت للطباعة والنشر •

لسان العرب

محمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازى /
المطبعة الاميرية بالقاهرة •

مختار الصحاح